الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٦٠
الجمعة، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي ..... (كوت ديفوار)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد عبد الله (تونس).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

بيانات بمناسبة الاحتفال الخامس بيوم التصنيع في افريقيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أتلو عليكم بيانا طلب مني رئيس الجمعية العامة، الغائب اليوم لأسباب خارجة عن إرادته، أن ألقيه بالنيابة عنه في مناسبة الاحتفال الخامس بيوم التصنيع في افريقيا. وفيما يلي نص البيان.

"يحتفل يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر في جميع أنحاء قارة افريقيا وفي شتى عواصم العالم بيوم التصنيع في افريقيا. ويوافق هذا العام الاحتفال الخامس بهذا اليوم منذ إعلانه في مؤتمر وزراء الصناعة الأفارقة المنعقد في هراري بزمبابوي في عام ١٩٨٩ وإقراره من جانب الجمعية العامة.

"ونحن ندرك جميعا تمام الإدراك أن التقدم الصناعي في افريقيا قد تأخر عن مثيله في المناطق النامية الأخرى. فبينما حققت الصناعة في آسيا وأمريكا اللاتينية تقدما كبيرا بشكل عام، فإن افريقيا تخلفت عن اللحاق بهذا الركب، بل وتراجعت في بعض الحالات. وهناك اتجاه الى معادلة افريقيا بالفقر والجوع والمرض والحرب الأهلية.

"ومع ذلك، فإن افريقيا غنية بالموارد الطبيعية والبشرية على حد سواء. وسوف يؤدي التصنيع إلى جعل البلدان الافريقية تحول تلك الموارد الى سلع مادية ذات قيمة اقتصادية أعلى. وسيمكنها من أن تحقق بشكل كامل من الطاقة الكامنة لمواردها الوفيرة وتدفع بها إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي. والواقع أن التصنيع يضطلع بدور حاسم في معالجة الشواغل الرئيسية للقارة الافريقية.

"ومن المسلم به بشكل عام أن الصناعة هي محرك النمو الاقتصادي والتنمية. فهي توفر المدخلات الضرورية للقطاعات الأخرى من الاقتصاد، وتتيح المنتجات النهائية المطلوبة لتلبية

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

احتياجات المستهلكين. وهي تهيئ فرص العمالة المنتجة، وتعزز التنمية الريفية، وتدعم الزراعة، وتجعل العناية الصحية متاحة بشكل أكبر. وخلاصة القول إن الصناعة هي مفتاح التقدم الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في افريقيا.

"وموضوع احتفال هذا العام بيوم التصنيع في افريقيا - تنمية القطاع الخاص - مناسب بشكل خاص في ضوء التغيرات الاقتصادية الراهنة. فالصناعة آخذة في التحول بوضوح من القطاع العام الى القطاع الخاص، ليس فقط في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، بل أيضا في معظم أنحاء العالم النامي، بما في ذلك افريقيا.

"وتبين لنا العبر الاقتصادية التي نستخلصها من أكثر من عقدين للتنمية أنه إذا ما أريد أن تزدهر الصناعة وتنمو فلا بد من إعطاء القطاع الخاص الفرصة لتزدهر قدرته على المنافسة والابتكار وتنظيم المشاريع. ونحن في افريقيا، ينبغي أن نأخذ هذه العبر في الحسبان وأن نقدم الدعم لرجال الصناعة وأصحاب المشاريع. والأهم من كل شيء يمكن الحكومات من جميع أنحاء القارة أن تساعد في هذا السبيل بتهيئة بيئة مؤاتية تفضي الى تحقيق التنمية الصناعية المستدامة. هذه هي الرسالة التي أود أن أنقلها اليكم في مناسبة يوم التصنيع في افريقيا.

"ولئن كانت افريقيا يجب أن تتحمل المسؤولية الأساسية عن تصنيعها، فيجب على المجتمع الدولي أيضا أن يضطلع بدوره في دعم تلك العملية وإدامتها. والواقع أن من مصلحة المجتمع الدولي أن يفعل ذلك. فافريقيا السائرة في عملية التصنيع ستفيد شركاءها التجاريين إذ أنها ستفتح أسواقا جديدة لصادراتهم، كما أن الرخاء المتزايد للأفارقة سيمكنهم من شراء سلع من الخارج. ومن خلال تخفيض الديون، وتحسين فرص الوصول الى الأسواق، ونقل التكنولوجيا، وزيادة الاستثمارات والمساعدة الإنمائية الرسمية، يمكن لافريقيا أن تفعل الكثير من أجل تحقيق التصنيع والنمو الاقتصادي المعتمدين على الذات، ومن شأن هذا أن يؤدي ليس فقط إلى توفير حياة أفضل لأكثر من ٧٠٠ مليون افريقي، بل أيضا الى تمكين افريقيا من أن تقدم مساهمة ايجابية في التعاون الاقتصادي الدولي.

"والمهمة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة هي تنشيط العمل الدولي دعما لجهود افريقيا الرامية الى تحقيق الرخاء الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي. وقامت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "اليونيدو" من بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بدور قيادي في تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التصنيع الافريقي. وحققت اليونيدو، جنبا الى جنب مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية، زيادة الوعي بالاحتياجات الصناعية الملحة للقارة وقدمت خبرتها الفنية فيما يتعلق بشؤون السياسة والأمور التقنية لمساندة التصنيع الافريقي.

"وفي سياق الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) واتفاقات جولة أوروغواي، ستحتاج افريقيا الى القيام بعملية إعادة توجيه كبرى لاستراتيجياتها وبرامجها الصناعية. وتحتاج بلدان معينة في القارة الى دعم قطاعها الزراعي - الصناعي والمضي نحو المزيد من تجهيز المواد الخام وصادرات السلع المصنوعة. وهذا هو السبب في أن من الضروري والملح أكثر من أي وقت مضى، إنشاء آلية لتمويل دراسات ما قبل الجدوى لتنويع المواد الأولية الزراعية الافريقية، في إطار خطة الأمم المتحدة الجديدة للتنمية في افريقيا في التسعينات. ومن الواضح أن تنويع المواد الخام الافريقية سوف يسهم في توسيع القاعدة الصناعية الأمر الذي لا غنى عنه للتنمية المستديمة للقطاع الصناعي في البلدان الافريقية.

"ويجب أن تكون القدرة التنافسية الدولية وتعزيز القدرة التصديرية هدفا رئيسيا للمشاريع الافريقية في تلك القطاعات الصناعية الفرعية التي تتمتع فيها بلدان محددة بميزة نسبية. ويمكن لليونيدو، بفضل تجربتها وخبرتها الفنية المتراكمة القيام بدور رئيسي في تسهيل هذا التحول الكبير في الاقتصادات الافريقية.

"ويحمل يوم التصنيع في افريقيا أكثر من المغزى الرمزي لنا في هذه القارة. فهو يؤكد عزمنا الثابت في التسامي فوق خلافاتنا الحالية

والمضي قدما بثقة متجددة. وهو يوم نعيد فيه تكريس أنفسنا لإعادة بناء صناعاتنا وإعادة قارتنا الى طريق الانتعاش والتنمية الاقتصادية المستدامة. وتحدوني ثقة كاملة في أن حلم التصنيع الافريقي سيصبح في القريب حقيقة، بالمساندة الجماعية للمجتمع الدولي".

بعد ذلك أعطي الكلمة لممثلة الأمين العام السيدة روزاريو غرين، الأمينة العامة المساعدة للشؤون السياسية، التي ستتلو رسالة موجهة من الأمين العام.

السيدة غرين (الأمينة العامة المساعدة للشؤون السياسية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني هذا الصباح أن أتلو الرسالة التالية الموجهة من الأمين العام.

"يوافق اليوم الثاني عشر من تشرين الثاني/نوفمبر يوم التصنيع في افريقيا. وهو اليوم الذي تحتفل فيه افريقيا بمنجزاتها في ميدان الصناعة وتلتزم فيه بالتصنيع كجزء من أهدافها الانمائية. وتسعدني المشاركة في الاحتفال بهذه الأهداف والمنجزات.

"وأود بوجه خاص التأكيد على أهمية اليوم لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها.

"ربما كانت التنمية الافريقية أكبر تحد مفرد يواجه المجتمع الدولي. ويبدأ المجتمع الدولي في الاعتراف، على نحو متزايد، بالضرورة الحيوية لدعم الجهود الافريقية من أجل الاستقرار والتقدم الاجتماعي واستئصال الجوع والمرض.

"وللصناعة دور جوهري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وسيكون النمو الصناعي عنصرا رئيسيا للتقدم في افريقيا. والاحتياجات هناك عديدة، ولكن الموارد الطبيعية والبشرية وفيرة أيضا. والمطلوب منا هو الالتزام الكامل من جانب جميع الشركاء في التنمية ببذل جهود استثنائية أكبر.

"توفر خطة الأمم المتحدة الجديدة للتنمية في افريقيا إطارا ستدعم الأمم المتحدة من خلاله التقدم الاقتصادي والاجتماعي في افريقيا في السنوات المقبلة. وتلتزم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واللجنة الاقتصادية لافريقيا وأجهزة أخرى من منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية، بالعمل معا، على نحو وثيق، لتعزيز أهداف برنامج العقد الانمائي الصناعي الثاني لافريقيا. وأود اغتنام هذه الفرصة لأؤكد للبلدان الافريقية مساندتي التامة لجهودها في مجال التصنيع وتصميمي على أن تبذل منظومة الأمم المتحدة أفضل ما في وسعها لتقديم الدعم اليها.

"ما برحت تعبئة منظومة الأمم المتحدة لأغراض دعم التنمية أولوية خاصة لي بوصفي أمينا عاما. وأن إعداد المذكرات الاستراتيجية القطرية جزء هام من هذا الجهد. ومن خلال هذه العملية تعبئ منظومة الأمم المتحدة جهودها دعما للأولويات القطرية - حسبما يحدده البلد ذاته. ولتسمحوا لي بأن أؤكد لكم أن احتياجات التنمية الصناعية ستوضع بالكامل في الاعتبار في هذه العملية.

"إن موضوع يوم التصنيع في افريقيا لهذا العام هو القطاع الخاص وهو موضوع ملائم بصفة خاصة لأن القطاع الخاص سيقوم بالدور الرئيسي في تحقيق النمو الصناعي الناجح، كما يتبين من المثال الذي توضحه أجزاء أخرى من العالم. ولما كان القطاع الصناعي في افريقيا صغيرا حاليا، فإن هذا الدور سيتطلب جهودا فائقة. ويمكن للاستثمار الأجنبي المساعدة، ويجب تشجيعه. كما أن السياسات الصناعية الصحيحة ومؤسسات الدعم من الأمور الرئيسية، وتتخذ الحكومات الافريقية الكثير من الخطوات اللازمة. غير أن الصناعيين الأفارقة، كبارا وصغارا، هم الذين يواجهون أكبر تحد ويحتاجون الى مساندتنا الكاملة.

"فلنتمن لهم الخير. ولنشجع، معا، المجتمع الدولي على إعطائهم الدعم الذي يحتاجون اليه والذي يستحقونه في مواجهة التحديات المقبلة".

البند ١١٢ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (المادة ١٩ من الميثاق) (A/49/400/Add.6)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في رسالة واردة في الوثيقة (A/49/400/Add.6)، يبلغ الأمين العام رئيس الجمعية العامة، بأنه منذ صدور رسائله المؤرخة في ٢٠ و ٢٦ أيلول/سبتمبر و ٥ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر و ٣ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، دفعت غامبيا المبالغ اللازمة لجعل المتأخرات المستحقة عليها أدنى من المقدار المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة أحاطت علما على النحو الواجب بهذه المعلومات؟

تقرر ذلك.

البند ١٥٨ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية: تقرير المؤتمر (A/CONF.171/13 و Add.1)

السيد أتشاريا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الموافقة بتوافق الآراء على برنامج العمل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية كانت انجازا هاما. فمؤتمر القاهرة أرسى بصورة ثابتة الصلة بين السكان والتنمية المستدامة. كما أوضح بجلاء تام أن تمكين المرأة أمر جوهري بصورة مطلقة لأي برنامج سكاني ناجح.

ونص المؤتمر على دور التعاون الدولي وضرورته بالإضافة إلى التدابير المطلوبة على المستوى الوطني. وتم التأكيد أيضا على ضرورة العمل في إطار الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. فبرنامج العمل رزمة كاملة تهدف إلى تحقيق توازن دقيق بين السكان والتنمية.

ومن أجل أن يتحقق هذا كله، كان المطلوب وضع تخطيط مناسب والتزام تام ووعي واضح بالهدف. وهذا الإنجاز لم يكن من الممكن تحقيقه لولا قناعة وشجاعة وتصميم البلد المضيف - جمهورية مصر العربية.

والفضل في انعقاد المؤتمر في الوقت المناسب ونجاحه يرجع أيضا إلى الأمينة العامة للمؤتمر، السيدة نفيس صادق، التي وفرت قيادة قوية. كما أن المؤتمر كان سيفشل لو لم يُظهر جميع المشاركين - من الدول الأعضاء والدول المراقبة وغيرها - التفهم والدعم اللذين يستحقهما المؤتمر فعلا.

ويرى وفد بلادي أن مؤتمر القاهرة، لم يكن مجرد اجتماع آخر لمنفعة قلة قليلة. فإذا تم تنفيذه تنفيذا تاما في الإطار الزمني المنصوص عليه، فإن برنامج العمل الذي وافق عليه المؤتمر يتمتع بالقدرة على تغيير حياة بلايين من البشر. ولذلك، فإن السيدة صادق، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان كانت على حق تماما في قولها بأن برنامج العمل ينطوي على إمكانية تغيير العالم.

ويعتقد وفد بلادي أن أي برنامج لديه القدرة على تغيير العالم، ومن أجل الأفضل، يستحق اهتماما جديا ودعما كاملا. وأن عدم تنفيذ هذا البرنامج سيترك لا محالة أثرا ضارا على العالم برمته. فالبرنامج، كما هو متفق عليه، يضع العبء الأكبر على كاهل البلدان النامية. ويتوقع لعملية تعبئة الموارد المحلية أن تغطي ثلثي تكاليف البرنامج، التي ستصل إلى بلايين الدولارات. ويسعى البرنامج إلى تأمين الثلث الآخر للنفقات من مصادر خارجية. ومن الواضح، أن هناك حاجة لموارد إضافية جديدة لتنفيذ برنامج العمل للأنشطة السكانية والإنمائية.

وإذا توفرت الإرادة السياسية، فإن المجتمع الدولي بإمكانه أن يتحمل المسؤولية الآن بكلفة أقل. بيد أن العبء الملقى على البلدان النامية، وخصوصا البلدان الأقل نموا، سيكون هائلا. ولما كنا ندرك تماما المصاعب الإضافية التي ستبرز، فإننا على استعداد لعمل كل ما في وسعنا لتنفيذ برنامج العمل بالتعاون مع المجتمع الدولي.

ومهما قلنا فلن نغالي في التأكيد على أهمية أعمال المتابعة المؤسسية للمؤتمر، لقد حددت الأنشطة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، غير أن المسؤولية الدولية، وخصوصا دور منظومة الأمم المتحدة ودعمها في التنفيذ الناجح للبرنامج، لها أهميتها على حد سواء. ولا بد للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من الاضطلاع بإجراء تقييم معمق للأدوار والمسؤوليات والصلاحيات والفوائد النسبية للهيئات الحكومية الدولية وأجهزة الأمم المتحدة في معالجة مسائل السكان والتنمية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سوشاريبا (النمسا).

يجب علينا أن نستخدم على أفضل وجه الخبرة الفنية للأمم المتحدة ومواردها دون التعريض للخطر الأهداف والتدابير التي نص عليها برنامج العمل. من الواضح أن هذا يتطلب تعزيز أجهزة الأمم المتحدة المتصلة بالسكان، وخصوصا تطوير مفهوم مجلس تنفيذي منفصل لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وهذا الترتيب المؤسسي ينبغي أن يكون له هدف واحد فقط: الدعم الفعال لتنفيذ برنامج العمل في الوقت اللازم. ومع ذلك فإن تنفيذه الناجح يعتمد على الدعم التام والقاطع من جانب جميع اللاعبين. فالرهانات بالنسبة لكل واحد منا عالية جدا.

السيد رو (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد كان أحد الأهداف الأساسية لاستراليا في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يتمثل في العمل من أجل التوصل إلى توافق دولي في الآراء حول برنامج العمل يكون قويا وتقدميا ويقود برامج السكان والتنمية إلى القرن الحادي والعشرين.

لقد توصل مؤتمر القاهرة إلى اتفاق لم يسبق له مثيل بشأن المسائل التنموية الأساسية في التنمية المستدامة، وحقوق الإنسان وتشجيع الخيارات الفردية. واعترف مؤتمر القاهرة بأن تمكين المرأة من تحديد أهدافها في الحياة وتقرير خياراتها الخاصة أمر ضروري للتنمية المستدامة ولإبطاء عملية النمو السكاني. ويعتمد نجاح السياسات السكانية إلى حد بعيد على المساواة بين الجنسين والمشاركة المتساوية للمرأة في اتخاذ القرار والتعليم، لا سيما بالنسبة للنساء والفتيات. وتشعر استراليا بسرور بالغ لأن برنامج العمل قوي بصورة خاصة بالنسبة لجميع هذه الاعتبارات.

إن برنامج العمل يجسد مبادئ حرية الاختيار وعدم الإكراه في برامج تنظيم الأسرة، إلا أنه يتخذ موقفا قويا بصدد توفير الوسائل لممارسة هذا الاختيار وهذا النهج يتماشى مع برامج المساعدة التنموية لاستراليا. لقد وضعت استراليا، اتفاقا منها مع الأهداف الواردة في برنامج العمل، مبادئ توجيهية جديدة تسعى لضمان عدم ممارسة الإكراه في البرامج السكانية التي تمول عن طريق برنامجها للتعاون الإنمائي.

لقد حقق مؤتمر القاهرة الكثير؛ وتتمثل مهمتنا الآن في تحويل الكلمات إلى واقع. فمع انتهاء المؤتمر قامت الحاجة إلى ضمان عدم فقدان الزخم الذي اكتسبته عملية الإصلاح.

وستعمل استراليا جاهدة لضمان مواصلة تحقيق الالتزامات التي تم الالتزام بها في مؤتمر القاهرة في مؤتمري كوبنهاغن وبيجينغ. ونتطلع أيضا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاضطلاع بدوره في مجال تنسيق عملية المتابعة بين وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، وندعو إلى تقديم دعم نشط على مستوى الميدان من جانب المنسقين المقيمين للتدابير التي تتخذها وكالات الأمم المتحدة لمساعدة البلدان النامية في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر. ونتطلع كذلك إلى المشاركة النشطة لصندوق الأمم المتحدة للسكان والوكالات الأخرى في تنفيذ برنامج العمل. وفيما يتعلق بمسألة إنشاء مجلس تنفيذي منفصل لصندوق الأمم المتحدة للسكان، فإننا نشير إلى أن هذه المسألة لم تحجب لحد الآن الأهمية الكبيرة للشواغل السكانية والتنموية. لذلك نقترح إيلاء مزيد من الدراسة لهذه المسألة في موعد لاحق.

تتناول وثائق القاهرة المشكلة الرئيسية التي تواجه البشرية جمعاء: تحقيق التوازن بين السكان والتنمية والموارد الطبيعية، وفي الوقت نفسه تعزيز حقوق الإنسان والحق في الاختيار. إنها ترسي المبادئ التي يمكننا بناء عليها التصدي لتلك المشكلة، سواء قمنا بذلك بشكل انفرادي أو معا.

إن برنامج العمل يعترف بأن الأمر سيتطلب توفير موارد إضافية كبيرة لترجمة أهداف القاهرة إلى حقيقة. وقد اتخذت الحكومة الاسترالية خطوات للوفاء بذلك الهدف. لقد زادت استراليا بالفعل تمويل الأنشطة السكانية والإنمائية إلى ثلاثة أمثال ما كان عليه. وهذه البرامج تؤكد توفير خدمات صحية إنجابية طوعية رفيعة المستوى متكاملة مع برامج تركز على تمكين المرأة وعلى صحتها وتعليمها. وبالإضافة إلى هذا، أعلنت الحكومة الاسترالية أوائل هذا العام مبادرة صحية جديدة هامة لفترة أربع سنوات تضاعف الانفاق في هذا القطاع.

إن جميع الدول الأعضاء ملتزمة - بطبيعة الحال - بتقييم التقدم الذي تحرزه في تنفيذ برنامج

العمل وبالإبلاغ بذلك. وهذا التزام تقطعه استراليا على نفسها بشكل جاد للغاية. لقد بدأت الحكومة دراسة مفصلة لبرنامج العمل. ويرمي الاستعراض إلى توفير نظرة شاملة للموقف الاسترالي فيما يتعلق بمقاصد وأهداف برنامج العمل. وفيما يتعلق بوضعنا الداخلي، فإن استراليا تفي بالمعايير على المستوى الوطني ولكنها بحاجة إلى مواصلة مواجهة احتياجات مجموعات خاصة، مثل السكان الأصليين، وأفراد الشعب في المناطق الريفية والبعيدة والأفراد الذين لهم جذور اجتماعية لشعوب لا تتكلم الانكليزية.

إن مركزية مسائل الهجرة الدولية بالنسبة للمجتمع الدولي انعكست في المناقشات المكثفة التي جرت في القاهرة بشأن لم شمل الأسر. وهذا موضوع تجاوز التصنيفات الاقتصادية والسياسية وعكس الطابع البعيد المدى لتنقلات الناس. إن حالة الهجرة خلال العقود القليلة الماضية تغيرت بشكل كبير بتحول بلدان كانت مرسلة تقليدية إلى بلدان مستقبلة أيضا. وإن الروابط الاقتصادية الكبرى، والتدرج الاقتصادي والأحداث السياسية أو الطبيعية ستظل عوامل ضاغطة على مستوى تنقل الناس حول العالم الذي لم يسبق له مثيل.

إن استراليا تؤيد بشدة مفهوم هجرة الأسرة وعكست هذا المفهوم فعلا في تشريعها الوطني. وقد مثلت هذه الهجرة أكثر من نصف المهاجرين إلى استراليا في ١٩٩٣ - ١٩٩٤. وستواصل استراليا أيضا القيام بدور قوي في إعادة توطين المهاجرين.

ووفقا لذلك، ترحب استراليا باقتراح عقد الأمم المتحدة مؤتمرا دوليا بشأن الهجرة. وسيحتاج المؤتمر إلى تخطيط جيد لضمان تناوله لمسائل الهجرة الدولية بطريقة لا تتداخل مع العمل الهام الذي تقوم به منظمات دولية أخرى، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وسوف تكون استراليا على استعداد للقيام بدورها في تلك العملية.

السيد سيرسالي دي سيريسانو (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن الأرجنتين، بالموافقة على تقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، إنما تكرر في الواقع البيان الذي أدلت به خلال نظر برنامج العمل في القاهرة، الوارد في الوثيقة A/CONF.171/13.

إننا نرحب بإقرار برنامج العمل المعتمد في القاهرة يوم ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ ونهنئ السيدة نفيس صادق وزملاءها على جهودهم في إعداد البرنامج. ونهنئ أيضا حكومة مصر على ترتيباتها الممتازة والدعم الذي قدمته للمؤتمر.

نؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به رئيس مجموعة الـ ٧٧، الذي تكلم عن النهج العام لبرنامج العمل، ولذلك فإننا لن نشير إلى محتويات الفصول المختلفة. ونعتقد بأننا ينبغي أن نركز في هذه المناسبة على البنود التي تُركت مفتوحة في القاهرة: آلية متابعة برنامج العمل - الفصل السادس عشر - والعديد من البنود المتعلقة بسياسات الهجرة الدولية. وفي كلتا الحالتين، ستقدم مجموعة الـ ٧٧ مقترحات نأمل أن يتسنى مناقشتها في الأيام المقبلة.

مع ذلك، اسمحوا لي بأن أسرد ما نعتقد أنه ينبغي أن يكون مبادئ توجيهية رئيسية للسياسة الخاصة بالآلية المؤسسية. إننا نعتقد أن هناك أربعة مستويات ينبغي إجراء تحليل عليها: أولا، الجمعية العامة، حيث ينبغي تقرير السياسات؛ ثانيا، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث ينبغي التنسيق بين برامج الهيئات المختصة في المنظومة؛ ثالثا، لجنة فعالة متفرعة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن السكان والتنمية لها ولاية تتمشى مع الطابع القطاعي لبرنامج العمل وقادرة على صنع السياسات الخاصة بالمتابعة بشأن البرنامج؛ رابعا، جهاز تنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان قادر على توفير متابعة فعالة للبرنامج.

وحتى تتوفر لدينا فكرة واضحة عن آلية المتابعة المؤسسية وكيفية تفاعل المستويات الأربعة، يتطلب الأمر تقريرا يقدمه الأمين العام يتضمن تفصيل الآثار المالية ومعلومات بشأن الدعم السوقي الضروري من الأمانة العامة. ونحن نأمل أن نتمكن من اتخاذ قرار نهائي بشأن هذا الأمر على أساس هذا التقرير حتى منتصف العام القادم.

فيما يتعلق بالهجرة الدولية، يحتوي الفصل العاشر توصيات هامة نؤيدها خاصة بوضع السياسات. ومع ذلك، فإن هذا البند من جدول الأعمال المتعدد الجوانب لم يناقش بعد بالقدر الكافي بجميع أبعاده. وأن الأرجنتين تعتقد أنه يجب على الأمم المتحدة أن تدرج الهجرة الدولية والتنمية كبند محدد في جدول أعمالها

المتعدد الجوانب للرد على التساؤلات العديدة التي طرحت في القاهرة والتي لم تلق ردا حتى الآن. إن منظومة الأمم المتحدة هي الإطار الصحيح لهذه المهمة. وبالإضافة إلى هذا، نؤيد ما قاله ممثل استراليا بشأن عقد مؤتمر بشأن هذا الموضوع. إن الأرجنتين تتعاطف مع هذه المبادرة ومستعدة للاشتراك في العملية.

في الختام، نود باختصار أن نكرر أن الأرجنتين ملتزمة بتنفيذ التوصيات الواردة في برنامج العمل على جميع المستويات، ولا سيما المستوى الإقليمي.

السيد غوفين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مؤتمر عام ١٩٩٤ الدولي المعني بالسكان والتنمية، الذي عُقد في القاهرة في الفترة من ٥ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، يُعد معلما حاسما في الفكر العالمي بشأن مسائل السكان. إننا نوافق جميعا على أن تحسين نوعية الحياة بطريقة مستدامة هو هدفنا الكبير المشترك. ومع ذلك، فإن هذا يتطلب سياسات متكاملة بشأن مسائل السكان والتنمية والبيئة. إن السياسات السكانية، مع أنها عنصر أساسي في التنمية المستدامة، لا تكفي بحد ذاتها إذا لم تنفذ عن طريق برامج فعالة. وهذه البرامج، من ناحية أخرى، لا يمكن أن تنجح إلا إذا انبثقت عن نهج متعدد القطاعات وصيغت لتلبية احتياجات المجتمع. وهذه الاعتبارات جرى التأكيد عليها على النحو الواجب في برنامج العمل الذي وضعه مؤتمر القاهرة. وإن تركيا، التي تتمتع بخبرة طويلة في التخطيط الإنمائي، لا تزال تعترف بأن عوامل النمو الاقتصادي المستدام والعوامل السكانية أجزاء لا تتجزأ من سياستها الإنمائية وجهودها البرنامجية.

إن التدابير والبرامج التي نتوخاها بهدف التأثير في المتغيرات السكانية وتغييرها - مثل حجم السكان ونموهم وتوزيعهم ونوعيتهم - وفقا لاحتياجات المجتمعات تشكل عناصر أساسية في السياسات السكانية. وبالتالي فهي جزء لا يتجزأ من السياسات الاجتماعية الإنمائية. لذلك فإن الصلة والتفاعل بين هذه العوامل عنصران أساسيان ينبغي أخذهما في الاعتبار عند وضع السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

وعلى الصعيد الوطني، ينبغي للحكومات، بالتعاون والاشتراك الفعال من جانب البرلمانيين والسلطات المحلية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجموعات النسوية، على زيادة الوعي بقضايا السكان والتنمية وذلك بالتشجيع الى أقصى حد على التعليم الابتدائي والمساواة بين الجنسين وتنمية الموارد البشرية. وعلى الصعيد الدولي يتعين علينا التنسيق بين عملنا والتعاون مع بعضنا من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة على وجه السرعة.

ونعتقد أن مؤتمر القاهرة حقق هدفه الرئيسي. وبرنامج العمل سيكتسي قيمة أكبر لو أنه نُفذ في جميع البلدان. غير أن الدول ستنفذه وفقا لقيمها الدينية والأخلاقية ومع توخي تحقيق الأهداف الواردة فيه. إن محتويات هذه الوثيقة قيِّمة وتركيا تلتزم بتنفيذها بالكامل.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا وشكرنا العميقين لحكومة مصر، التي نظمت بكل إتقان هذا المؤتمر التاريخي الكبير.

وتركيا، التي ستستضيف مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل ٢) في عام ١٩٩٦، سوف تستفيد من الخبرة التي اكتسبتها حكومة مصر وستبذل قصارى جهدها لضمان نجاح مؤتمر الموئل ٢، المقصود به أن يكون خطوة رئيسية صوب تنفيذ القرارات المتخذة في مؤتمر الأرض في ريو. كذلك ستؤخذ في الاعتبار أحكام برنامج عمل القاهرة ذات الصلة ونتيجة المؤتمرات والاجتماعات الأخرى التي ستعقد في هذه الأثناء لمتابعة مؤتمر ريو.

السيد جونيكو (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اليوم نقف بأمل وتطلع كبيرين على عتبة قرن جديد. لقد حققت البشرية بعض المنجزات الهامة على مدى العقود القليلة الماضية. وإن الارتقاء التكنولوجي والتغييرات الجغرافية السياسية تبشر بمستقبل تتحقق فيه أماني الجنس البشري في وجود سلمي آمن. إن برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة يوفر الإطار لتنفيذ استراتيجيات وطنية للسكان والتنمية تسهم في تحسين حياة الإنسان الفرد.

وعندما خاطبت بنظير بوتو المؤتمر قالت:

"فسوف تؤثر الاختيارات التي نقررها اليوم

في مستقبل البشرية". (A/CONF.171/13/Add.1، المرفق الثاني، ص ٣٦)

لقد اجتمعنا في القاهرة لاتخاذ قرارات ستترك بصماتها على مسيرة التاريخ. وقد تعهدنا بالعمل من أجل تحسين حياة الانسان الفرد ومن خلال ذلك تحسين أمن الدولة القومية. إن الاستراتيجيات والسياسات والخطط التي لا تنهض بقضية كرامة الانسان لن يُكتب لها النجاح. وفي القاهرة وضعنا الانسان في صميم قراراتنا. لذلك فإن برنامج العمل لا بد أن يكون له أثر مباشر على حياة الملايين.

ويود وفدي أن يشكر صاحب الفخامة الرئيس حسني مبارك وحكومة مصر وشعبها على كرم ضيافتهم والترتيبات الممتازة للمؤتمر. كما نود أن نهنئ الأمين العام للأمم المتحدة على نجاح مؤتمر القاهرة. وأود أن أضيف أن المؤتمر ما كان ليحقق نتائجه التاريخية لولا المشاركة الشخصية للسيدة نفيس صادق والعمل الفعال لموظفيها المعدودين.

إن الالتزام السياسي على أرفع المستويات مطلوب لإيجاد حلول لشواغلنا إزاء تزايد سكان العالم. وباكستان ملتزمة بتنفيذ برنامج العمل. وقد أبرزت هذه الحقيقة مشاركة بنظير بوتو رئيسة وزراء باكستان في المناقشة الرفيعة المستوى للمؤتمر، وذلك على الرغم من جميع الضغوط الداخلية والخارجية. لقد كانت تلك المشاركة دليلا واضحا على التزامها الشخصي بخفض معدل نمونا السكاني المرتفع.

وعلى الصعيد العالمي، لم يحدث في أي وقت آخر من التاريخ أن حظيت مسألة التزايد السريع لسكان العالم بمثل هذه الأهمية التي نشهدها اليوم. لقد اكتسبت هذه المسألة أبعادا مثيرة للقلق. وإن قدرة البلدان وصانعي السياسة على التصدي للمطالب المتزايدة للسكان المتزايدين تثير بعض التساؤلات الهامة وتتطلب تفكيرا جادا يمكن أن يترجم الى استراتيجيات ذات توجه عملي. إن القاهرة أتاحت لنا الفرصة لاستجماع طاقاتنا الجماعية وخبرتنا الفردية لوضع سياسات على الصعيد الدولي. وهذا من شأنه تعزيز جهودنا على الصعيد الوطني لمعالجة قضايا السكان والتنمية. لقد أكدت رئيسة الوزراء بوتو أنه في مجال تنظيم السكان من الضروري وجود توافق بين الاستراتيجيات العالمية والخطط الوطنية.

إن نجاح القاهرة ليس قصة نجاح مؤتمر دولي فحسب، بل تعبيرا أيضا عن التزام حقيقي من جانب المجتمع الدولي بتنحية جميع الخلافات في الرأي. في القاهرة حققنا توافقا بشأن أعمال يمكن تنفيذها في جميع بلدان العالم. بيد أن تنفيذ برنامج العمل برمته ينبغي أن يستظل بمظلة الفصل الثاني "المبادئ". إن هذه المظلة تبرز أن تنفيذ التوصيات الواردة في برنامج العمل حق سيادي لكل بلد وأن هذا التنفيذ ينبغي أن يكون متفقا والقيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية لشعبها. وأن أي وثيقة لا تأخذ في الاعتبار الثقافة والحساسيات الدينية والثقافية للسكان لا يمكن أن تكون فعالة.

إن التقدم التكنولوجي والاستقرار المالي سمحا لحفنة من البلدان المتقدمة النمو بكفالة الأمن للفرد. بيد أننا في بلدان العالم النامي نجد من الصعب بشكل متزايد تلبية مطالب الفرد والمجتمع. والتاريخ يبيّن لنا أنه عندما تأخذ الأمم بأسباب النمو يحدث نقص مصاحب لذلك في معدلات نمو السكان. وهذا هو النمط في معظم البلدان المتقدمة النمو. إن التنمية شرط أساسي لا غنى عنه لأي استراتيجية جادة لتنظيم السكان. ولا يمكن تحقيق التنمية إلا إذا سارت جنبا الى جنب مع النمو الاقتصادي المستدام.

إن عملية التنمية لا يمكن أن تستجمع الزخم إذا كان الاقتصاد العالمي يفتقر الى الدينامية والاستقرار ويحدق به مستقبل مظلم. ولن تستجمع الزخم أيضا إذا ظل عبء المديونية الخارجية يطبق على أنفاس البلدان النامية وإذا ظل تمويل التنمية غير كاف وإذا ظلت الحواجز التجارية تعيق الوصول الى الأسواق وإذا ظلت أسعار السلع الأساسية ومعدلات التبادل هابطة. إن السياسات والتدابير اللازمة لخلق بيئة دولية تدعم بقوة جهود التنمية الوطنية ضرورية ضرورة حيوية. وإن جهود التنمية التي تركز على تحسين العناية الصحية والتعليم وتمكين المرأة وتوليد فرص العمل هي أفضل ضمان للحد من زيادة السكان.

إن حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة لا تحتمل النماذج السابقة للعلاقات فيما بين الدول. إن الحقبة الجديدة هذه تتسم بالتكافل. ولقد تكرر الاعراب في مؤتمر القاهرة عن ضرورة وجود شراكة جديدة - شراكة تستند الى مبدأ النفع المتبادل.

وبغية معالجة الشواغل المتعددة المتمثلة في النمو السكاني، والمنازعات الأهلية المتزايدة في بعض الأنحاء من العالم والتي تدمر هياكل المجتمع، وويلات الأمراض والهجرة عبر الحدود مما يؤدي إلى كراهية الأجانب، تحتاج البلدان المتقدمة النمو إلى مساعدة من البلدان النامية. ونحن على استعداد لهذه الشراكة التي ستسمح بإيجاد عالم أكثر صحة وسرورا.

إنني أنتمي إلى منطقة يعيش فيها أكثر من ٣٠ في المائة من أشد الناس فقرا في العالم. ولربما كانوا فقراء، لكنهم أكثر الناس إبداعا واجتهادا، وهم الذين يتفوقون دائما إذا ما سنحت لهم الفرصة. إننا ملتزمون بتهيئة الفرص المناسبة لشعوبنا. ومن الأهمية بمكان أن تتعاون البلدان المتقدمة النمو، في عصر الشراكة هذا، مع بلدان جنوب آسيا، وتساعدنا في كفالة تحقيق الرقي الاقتصادي لشعوبنا.

إن المجتمعات التي اعترفت بالمرأة وقبلتها مساوية للرجل خطت بسرعة على طريق التنمية. فتمكين المرأة ومساواتها في المركز أمران حاسمان في نجاح السياسات، لا سيما السياسات المتعلقة بتنظيم السكان. وبرنامج العمل يمثل في فصله المتعلق بتمكين المرأة، خطوات هامة على طريق النجاح. فهذا الفصل يقترح العمل في بعض المجالات الحاسمة، وهو العمل الذي سيسهم صوب المشاركة الكاملة للمرأة في جميع ميادين الحياة.

إننا على اقتناع بأن الأسرة التقليدية هي ركيزة مجتمعاتنا. ولقد أشارت رئيسة الوزراء بنظير بوتو، في معرض دفاعها القوي عن الأسرة بوصفها الوحدة الأساسية التي يرتكز عليها أي مجتمع، إلى أن تفكك الأسرة التقليدية أسهم في الفساد الأخلاقي. ونحن نؤيد جميع توصيات برنامج العمل التي تدعو إلى تعزيز وحدة الأسرة.

وفيما يتعلق بآلية متابعة أعمال المؤتمر، يؤكد وفد بلدي على أهمية التمسك بالتوصيات الواردة في الفصل السادس عشر - لا سيما الفقرات من ١٦-٢٥ إلى ١٦-٢٧. فهذه الفقرات توصي بأن تنظر الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، في مسألة إنشاء مجلس تنفيذي مستقل لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وفي أن يستعرض المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية في عام ١٩٩٥ أدوار الهيئات ذات الصلة ضمن منظومة الأمم المتحدة، التي تعالج مسائل السكان والتنمية. ولن يصبح تحديد آلية المتابعة المناسبة أمرا ممكنا إلا بعد استعراض أدوار هذه الهيئات. وهذا الاتفاق يجب أن ينفذ بالكامل. وإذا لم تكن الجمعية العامة قادرة على النظر في الحاجة إلى انشاء مجلس تنفيذي مستقل هذا العام، فينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يتناول المسألة العام المقبل.

ويحدوني أمل صادق في أن تنفذ الالتزامات التي تم التعهد بها في هذا المؤتمر تنفيذا كاملا كي يتحقق التكامل بين السياسات السكانية وجهود التنمية. ونحن عازمون على كفالة أن تنفيذ هذه القرارات سيؤدي إلى النهوض بالفرد.

السيد ألّلاري (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ بالاشادة بحكومة مصر وشعبها على نجاحهما في استضافة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة في أيلول/سبتمبر الماضي. ونتوجه بالشكر والتقدير أيضا إلى السيدة نفيس صادق على قيادتها الجديرة بالثناء، وعلى الطريقة الماهرة التي اتبعتها لدى الاضطلاع بمهامها بوصفها الأمينة العامة للمؤتمر.

لقد اشتركت الفلبين بنشاط في المؤتمر الدولي، ونحن لذلك ملتزمون بأهداف برنامج عمله. وهذه الأهداف تتمشى على نحو وثيق مع أهداف الخطة الانمائية المتوسطة الأجل لبلدنا. وإن إحراز مركز البلد الصناعي حديثا، كما تتصوره خطة الرئيس فيديل ف. راموس "الفلبين ٢٠٠٠"، يرتكز على استراتيجية ذات أهداف ثلاثة هي: تنمية الموارد البشرية، والتنافسية الدولية، والاستقرار الاقتصادي الكلي. وهذه الأهداف الثلاثة لها قاسم مشترك هو عامل السكان.

إن مفهومنا للتنمية يسلّم بأن التنمية المطردة تعتمد ليس على أعمال الحكومة فحسب، بل أيضا على مبادرات الأفراد، والأسر، والمجتمعات، فضلا عن التعاونيات والمنظمات غير الحكومية. لذلك فإن مفتاح التنمية الوطنية يكمن في تمكين الشعوب. وهذا قائم على فلسفة التنمية التي تقول بأن الفرد، في سياق أسرته ومجتمعه، يشكل في نهاية المطاف الأساس والهدف معا للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وإذا أريد أن يكون صنع القرار سريع الاستجابة وذا صلة

بحقائق الحياة اليومية، فيجب على الحكومات أن تأخذ بعين الاعتبار الطموحات والخيارات والقرارات الجماعية للأفراد والأسر.

إن دستور الفلبين يعترف بالأسرة بوصفها أساس الأمة الفلبينية. ويقع على عاتق الحكومة تعزيز تضامن الأسرة وتعزيز إنمائها الشامل. وتعمل الأسرة كمركز أساسي لتحليل ما تحتاج إليه الشعوب وكيفية استخدامها الموارد المتاحة، ولتعبئة طاقات الشعوب باتجاه التقدم والتنمية.

إن المرأة تشكل نصف سكان الفلبين، وهي معنية بصورة حتمية بظاهرة النمو السكاني السريع. والآثار المترتبة على هذا النمو في ما يتعدى ٣٠ مليون امرأة فلبينية بادية في جعل الفقر مرادفا للمرأة، وتهميش العاملات في المدن، واستغلال العاملات في الخارج، وتقلص عدد الأمهات، وبصورة عامة اخضاع المرأة لأوجه الظلم الاجتماعي مثل التعليم البسيط والوظائف ذات الأجر المتدني وسياسات التوظيف والترقية التمييزية. إن كل هذه الحالات متعلقة بظاهرة ممارسة العنف ضد المرأة. وينبغي لأي إطار انمائي وطني أن يعترف بالدور المركزي للمرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي إنجاب الأطفال وتربيتهم، وفي التوظيف الذي لا يشمل العمل الداخلي فحسب، بل أيضا النشاط الاقتصادي المنتج، مثل زراعة الكفاف، والوظائف ذات الأجر المرتفع، والتجارة. وينبغي لهذا الاطار أن يوجه استخدام نصف الموارد البشرية للبلد، أي المرأة، وينبغي كفالة أثرها على الأهداف الوطنية للتنمية.

إن تزايد مشاركة المرأة في العمل لم يصاحبه تقارب في الأجور بين الفلبينيين والفلبينيات، ومن شأن ذلك أن يدل على ممارسات تمييزية. ومثال على هذه الممارسات حقيقة أن تفوق المرأة على الرجل في مستويات التعليم العالي لم يترجم إلى فرص للتوظيف.

وينبغي للمرأة أن تسهم في التنمية دون التضحية بكرامتها. ويمكن للأسرة اليوم أن تكون عاملا رئيسيا في الاعتراض على كون دور المرأة أقل أهمية من دور الرجل الذي يتميز - على نحو متعمد أو غير متعمد - بمقاومته لتقاسم المهام المنزلية والعناية بالأطفال. وينبغي أن يتضمن تمكين المرأة حل أوجه التعارض بين دورها في الانجاب ودورها المنتج اقتصاديا، وتقاسم الأعمال المنزلية مع الرجل، ومشاركة الرجل في إعادة تعريف العلاقات بين الجنسين. كل هذه الأشياء تؤثر على المعنى الحقيقي للتنمية ذاتها.

إن تحسين وضع المرأة من شأنه أن يخفف من هذا الصراع ويقلل من العبء الملازم له الذي ينتقل الى المرأة، من خلال الاقتسام المتساوي للمسؤوليات المتعلقة بالأبوة والأنشطة المنزلية بين الرجل والمرأة ومن خلال الفرص المتكافئة للعمالة المنتجة.

إن أنماط الهجرة تعبير جماعي عن العديد من القرارات الفردية والأسرية استجابة للتغيرات وأوجه الخلل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على احتياجاتهم وتطلعاتهم. فأوجه عدم الانصاف الاجتماعية والاقتصادية والنمو السكاني من شأنها أن تؤجج الهجرة الداخلية والدولية. مع ذلك فإن الفوائد المستمدة من التحويلات الخارجية والتي تستخدم الى حد كبير في أغراض الاستهلاك بدلا من أغراض الاستثمار يمكن أن تدعم الاعتماد على الاقتصادات الأخرى. وهذا من شأنه أن يحد من نمو الاقتصادات المحلية والقومية التي تعتمد على ذاتها وتكفي نفسها بنفسها.

واستجابت حكومة بلادي لقضايا الرفاه والحماية للاعداد المتزايدة من العمال المهاجرين الفلبينيين. واكتسى هذا الشاغل أهمية كبيرة في البرامج المتصلة بالوكالات الحكومية نظرا للادراك بأن المساهمة الاقتصادية للتحويلات الخارجية من جانب العمال الفلبينيين المهاجرين - وتقدر بـ ٤ في المائة من الناتج القومي الاجمالي - سيتعين موازنتها مقابل الآثار الاجتماعية المتمثلة في الانفصال المؤقت بين أفراد الأسرة.

ودعا وزير خارجية الفلبين، روبرتو روموالو، في بيانه أمام الجمعية العامة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، الى عقد مؤتمر عالمي للأمم المتحدة بشأن الهجرة. وتلك الدعوة تستند الى الاهتمام الكبير الذي برز أثناء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة من أجل عقد مثل هذا المؤتمر. ووفد بلادي، مع عدد من الوفود المهتمة والمعنية على حد سواء من افريقيا وأمريكا اللاتينية، سيقدم للجنة

الثانية، من خلال مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار يؤكد على أهمية الهجرة الدولية باشراف الأمم المتحدة.

إن حكومة بلادي تشترك في أنشطة تبتعد عنها نسبيا المنظمات غير الحكومية وتتعلق بإدارة أنشطة برنامجية ترتبط بالأهداف الانمائية والسكانية ككل. وقد قامت شراكة أقوى بين حكومة بلادي والمنظمات غير الحكومية لتحقيق الأغراض والأهداف التي ينص عليها برنامج العمل. وتحقيقا لهذا الهدف، فمن الأهمية بمكان أن تواصل الحكومة التعاون مع ما لدى المنظمات غير الحكومية من استعداد وتعزيزه في مجال تقوية شبكات منظمات القاعدة الشعبية والاستراتيجيات القائمة على مشاركة المجتمع المحلي.

وتؤيد حكومة بلادي المبدأ القائل بأن الصحة حق أساسي من حقوق الانسان. والواقع أن دستورنا، وهو القانون الأساسي لبلادنا، يسلم بقدسية الحياة الانسانية. وأعلنا بشكل قاطع في العديد من المحافل بأن قوانيننا ترفض الاجهاض كوسيلة لتنظيم الأسرة. كذلك لدينا الضمانات ضد التدابير القسرية في هذا الشأن. وبدلا من ذلك، قمنا بتوفير طائفة كاملة من المعلومات والخدمات المتعلقة بجميع وسائل تنظيم الأسرة المسموح بها قانونيا والمقبولة طبيا وذلك لاتاحة الفرصة أمام الازواج كي يمارسوا حريتهم في الاختيار. وهناك حرية شاملة في الوصول الى هذه الخدمات وذلك بغية تمكيننا من أن نخفض بصورة كبيرة عدد حالات الاجهاض غير القانونية وغير المأمونة.

وهناك أيضا اعتبارات أخرى تحتل منزلة رفيعة في تنفيذ برنامج العمل وهي، من جملة أمور أخرى، احترام القيم الدينية والاخلاقية، والتقاليد والأعراف والمعتقدات؛ والنهج القائمة على المشاركة والتشاور؛ وحرية الزوجين واستقلالهما الذاتي. ولقد كثفنا من انشاء مراكز لتقديم الخدمات العامة والخاصة مع التركيز على المعلومات والتعليم وجهود الاتصالات وتدريب مقدمي الخدمات في الجوانب التقنية والادارية من عملهم، بالاضافة الى الاشراف والأنشطة البحثية. واننا نحسن من قبول الجمهور لبرنامج تنظيم الأسرة الفلبيني، الذي يتضمن المعلومات، والمواد التعليمية ومواد الاتصالات التي تبرز فوائد الصحة وتوضح المخاطر المرتبطة بحالات الحمل غير المخطط لها. ويجري نشر هذه الرسائل بصورة مطردة على مستوى المعلومات واسداء المشورة بمساعدة مختلف مجموعات المناصرة.

إن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية هو حصيلة ساعات لا تحصى من الدراسة والمداولة والمفاوضة. فهو يتضمن عناصر مثل البيئة والصحة والمساواة بين الجنسين والتعليم والهجرة والتكنولوجيا والبحوث. إن برنامج العمل، باختصار إطار يمكن أن يشكل أساسا لصوغ السياسة العامة، ونجاح تنفيذه من شأنه أن يحسن نوعية حياتنا. وكل ما يحتاجه برنامج العمل الآن هو الارادة السياسية لتعزيز خيارات الفرد وفرصه.

السيد عبد الله (تونس): يسعدني في البداية أن أتقدم باسم وفد تونس بالشكر الجزيل لجمهورية مصر العربية لما وفرته من وسائل وإمكانيات لانجاح المؤتمر العالمي المعني بالسكان والتنمية. وأود بهذه المناسبة أن أنوه بمجهودات صندوق الأمم المتحدة للسكان، وعلى رأسه الدكتورة نفيس صادق، للمجهودات والمساندة القيمة التي ما فتئت توليها للأنشطة السكانية والدور الفعال الذي اضطلعت به للوصول بأعمال المؤتمر الى الأهداف المنشودة.

إن تفاوت درجات النمو ومستويات العيش بين مختلف البلدان وتواصل ظاهرة الفقر واتساعها في بعض المناطق وتسارع نسق الهجرة الداخلية، الى جانب تقلص الموارد الطبيعية وتفاقم ظاهرة التلوث وهشاشة المنظومة البيئية، تمثل تحديات كبرى وملحة تدعونا جميعا الى التحاور والتشاور وتبادل الرأي لما لهذه القضايا من مساس بواقع العالم ومستقبله وتجسيم لتطلعات الانسانية الى الديمقراطية والاستقرار حتى نحقق معا الرفاه للجميع.

وانطلاقا من هذه الأرضية فإن تونس، التي تعتبر السياسة السكانية في طليعة أهدافها ومخططاتها التنموية، لتبتهج بالنتائج الايجابية التي توصل اليها مؤتمر القاهرة حيث حصل اتفاق واسع حول أهمية القضايا المذكورة وارتباطها الوثيق بالمسائل السكانية وضرورة ادماجها في العمل الانمائي كعنصر أساسي للسياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا المجال، أود أن أشير الى التجربة التونسية في الميدان السكاني وترابطها بالتنمية الشاملة والمستديمة التي غطت قطاعات عدة تمثل الدعامة الأساسية في توازن وترابط الأسرة والمجتمع. وتتبوأ المرأة والطفل صدارة الاهتمامات في هذه السياسة المتكاملة. وبفضل هذه التوجهات توفقت تونس لتحقيق نتائج ايجابية في مجال السكان، إذ تراجعت نسبة النمو الديموغرافي من ٣ في المائة في أوائل الستينات الى أقل من ٢ في المائة في الوقت الحاضر. وما كان لهذه النتائج أن تتحقق لولا المجهود المبذول في مجالات الصحة والتغطية الاجتماعية والتربية وتعليم البنت.

ولقد ساهم برنامج التنظيم العائلي في تحقيق هذه النتائج؛ إذ أتاحت خدمات التوعية والتثقيف تعميق الوعي بأهمية التنظيم العائلي في تحقيق توازن الأسرة وسلامتها، خاصة بعد أن تم إدماجه في برامج الصحة الأساسية.

إلا أن مشاغل تونس في المجال السكاني لا تنحصر في الضغط على النمو الديموغرافي بل تتعداها لتشمل مواضيع ذات طابع نوعي كتلك المتعلقة بهيكلة السكان وتوزيعهم، والهجرة الداخلية، والنمو العمراني.

لقد جاء برنامج العمل المعتمد في مؤتمر القاهرة ليدعم خيارات تونس في مجال التنمية والسكان، ويؤكد الوعي بمسؤولية الجميع إزاء الأجيال القادمة وفق نظرة تضامنية تعمل على التوفيق بين الشواغل الراهنة والتوق المشروع الى مستقبل أفضل ينزل الانسان فيه منزلة العامل المركزي والغاية الأساسية في مسيرة التنمية.

وكما ورد في الوثيقة الختامية للمؤتمر، فإن النجاح في حل قضايا السكان والتنمية يتوقف الى حد بعيد على إحكام التعاون بين بلدان العالم جميعا على أساس التواصل المفيد والاحترام المتبادل الذي يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المميزة لكل مجتمع وسلم أولوياته.

وإذ نحيي ما جاء به برنامج العمل من طموحات فإننا نؤكد في نفس الوقت على توفير المزيد من الموارد المالية لبلوغ الأهداف المرسومة، وتجسيم ما تصبو اليه شعوبنا من نمو مستديم.

وإن دولنا النامية التي تتحمل العبء الأكبر من الضغط السكاني، إضافة الى مستلزمات التنمية المستديمة، تواجه بالتوازي، ثقل المديونية وخدمات الدين مع ما يمثله ذلك من تحجيم لامكانات هذه الدول وتقليص للموارد الموظفة لتمويل مشاريع البيئة والسكان.

وفي هذا السياق يندرج النداء الذي تقدم به سيادة الرئيس زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية، داعيا فيه المجموعة الدولية لتوظيف خدمة الديون المستحقة من طرف البلدان النامية في البرامج السكانية والبيئية، بما يتماشى وأهداف ومتطلبات برنامج العمل.

وإذ تسجل تونس بارتياح استعداد عدد من البلدان للعمل بهذا المقترح، فإنها تأمل أن يتوسع نطاق الاستجابة له.

إن المسائل السكانية ترتبط اليوم ارتباطا وثيقا بظاهرة الانفجار الديموغرافي التي ينوء تحت عبئها العديد من البلدان النامية. ولهذه الظاهرة مضاعفات وانعكاسات يجب أن نوليها ما تستحق من أهمية خاصة في مجال الهجرة الدولية.

ومع ما تشكله مسألة الهجرة من قضايا متشعبة فإن تونس ترى أن التحكم في هذه الظاهرة لهو من الأولويات الجديرة بعناية الأسرة الدولية، لما لها من انعكاسات عدة سواء بالنسبة لدول الهجرة أو دول القبول.

وإننا نعتبر أن التحكم في حركة الهجرة لا يتسنى إلا متى توفرت الظروف الملائمة بالبلدان الأصلية، وارتقى نسق النمو والتشغيل فيها الى المستوى المطلوب. وهذا ما يبرز مسؤولية كل البلدان، النامية منها أو المتقدمة، في التحكم في هذه الظاهرة على أساس التعاون الوثيق بين كل الأطراف المعنية، خاصة وأن الآفاق السكانية على مدى العقدين القادمين تحمل على الاعتقاد بأن إشكالية الهجرة ستظل مطروحة، وأن الاجراءات المعروضة في برنامج العمل لا تسمح بمجابهة كلية للمشاكل الراهنة.

وانطلاقا من هذا، دعت تونس خلال المؤتمر العالمي للسكان الى عقد ندوة دولية تجمع البلدان المعنية بموضوع الهجرة لتدارس قضاياها من مختلف جوانبها؛

إذ أننا نعتقد أن من واجب المجموعة الدولية زيادة الاعتناء بوضع ومستقبل الجاليات التي تعمل بالخارج، اعتبارا لما تسهم به في بناء اقتصادات العالم المتقدم، وتجسيدا لمبادئ حقوق الانسان.

وإذ نجدد هذا النداء الذي حظي بدعم العديد من الدول والمنظمات، فإننا ندعو الجمعية العامة خلال دورتها الحالية الى اعتماد قرار بشأن الدعوة لعقد مؤتمر دولي حول الهجرة والاعداد له حتى يتسنى التئامه قبل موفى سنة ١٩٩٧.

إن المسألة الديموغرافية التي تكتسي في حد ذاتها مكانة متميزة في أولويات برامج التنمية لتحتل اليوم الصدارة على النطاق الوطني وفي المحافل الدولية لما تمثله في معادلة التنمية المستديمة حيث أصبحت ترمز الى السياسة السكانية التي تهدف، زيادة على ترشيد النمو السكاني، الى تحسين ظروف عيش المواطن وتحقيق الرفاهية له بما يتبع ذلك من توزيع أفضل للموارد وتوفير لمواطن الشغل وتعميم للخدمات الصحية والثقافية.

وفي هذا الصدد، فإن تونس لتدعو الى تعزيز التعاون بين كل دول العالم وذلك عبر تبادل الخبرات في هذا الميدان، ووضع الاستراتيجية المعتمدة حيز التنفيذ حتى نأخذ بعين الاعتبار مصالح الجميع وخاصة الدول النامية، ويتسنى لنا بالتالي، كمجتمع دولي تركيز وتعزيز آفاق تنمية متناسقة لدول الشمال والجنوب.

السيد أزيكيوي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل شهر تقريبا اجتمع المجتمع الدولي في القاهرة بمصر، لحضور المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بهدف وضع خطة عمل لمدة عشرين عاما تتطرق للقضايا السكانية والإنمائية. ولقد ذهبنا الى القاهرة بآمال عريضة رغم إدراكنا للطبيعة الحرجة لمهمتنا والنقاط الخلافية المحيطة ببعض المسائل المطروحة في المؤتمر. ولكن، على أساس روح الأخذ والعطاء والتسامح والمناخ المؤاتي للتفاهم الدولي، تمكنا من اعتماد برنامج العمل بتوافق الآراء.

معروض علينا الآن تقرير المؤتمر. إننا نشيد برئيس المؤتمر، الرئيس مبارك، وبمكتب المؤتمر وبأمينته العامة، على توجيه المؤتمر الى خاتمة ناجحة. ويجب أن نذكر مع ذلك أن هذا النجاح قد تحقق عن طريق مفاوضات شاقة، من دورات اللجنة التحضيرية وحتى المؤتمر الأخير. ونتيجة للمفاوضات تم تعديل مفهوم إطار برنامج العمل ليعالج ، في جملة أمور، القضايا الإنمائية والصحية الواسعة. والإدراج الحتمي للأبعاد الأخلاقية والمعنوية لبعض المسائل من جانب عدة وفود كاد أن يؤدي الى إعاقة عمل المؤتمر. وفي ظل هذه الظروف، يبدو أن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه، والذي ضيق الهوة بين المجموعات المتعارضة، كان عملا بطوليا. ومن المأمول ألا يؤدي عرض هذا التقرير الى إعادة فتح المناقشة، بل أن يحركنا قدما صوب تنفيذ برنامج العمل.

لقد انضم الوفد النيجيري الى توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن تقرير المؤتمر، وحول الفهم بأن يولى الاحترام الواجب للسيادة الوطنية والاختلافات في قوانين مثل بلد وقيمه الدينية والثقافية عند تنفيذ توصيات المؤتمر.

وعلاوة على ذلك، يرى وفدنا أن أي سياسة سكانية ذات مغزى يجب أن ترتكز على الناس. كما نسلم بأن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين عنصران حيويان في كفالة التنمية المستدامة. ونيجيريا، كبلد نام ذي عدد هائل من السكان، لا يسعها إلا أن تكون شريكا نشطا في البحث عن حل لمشاكل السكان والتنمية المستدامة.

ويحدونا وطيد الأمل أن يجري تعزيز برنامج العمل الذي اعتمد بالدعم المالي المتصور. وسيكون من الملائم أيضا أن تنظر البلدان المانحة في الأهداف المحددة للمساعدة على تحسين تكافؤ الوصول الى التعليم للفتيات، وخفض وفيات الرضع والأمهات، وتوفير خدمات الصحة الإنجابية الملائمة والكافية. وفي هذا الشأن، نحث على تحسين التعاون فيما بين الوكالات، بين صندوق الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافية ومنظمة الصحة العالمية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة المعنية، بغية كفالة التنفيذ الشامل والفعال لبرنامج العمل لا على الصعيد الدولي فحسب، بل أيضا على الصعيدين الإقليمي والوطني.

ونأمل أن يستمر الزخم الذي تولد والإرادة السياسية التي أبديت في القاهرة حتى المؤتمر العالمي الرابع

المعني بالمرأة الذي سينعقد في بيجينغ في عام ١٩٩٥، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سينعقد في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥، حيث ستظهر على السطح قضايا السكان والتنمية مرة أخرى.

إنني أوصي باعتماد هذا التقرير.

السيد مونغبي (بنن) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إذ أعتلي المنصة بعد متكلمين ممتازين، لا سيما أخي، السفير لعمامرة ممثل الجزائر، الذي تكلم نيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، لن يكون ما أدلي به سوى تكميلا لجميع الملاحظات ذات الصلة بالموضوع والمقترحات الهامة التي استمعنا إليها أثناء هذه المناقشة الثرية عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي عقد في عاصمة مصر الجميلة والتاريخية في أيلول/سبتمبر.

لقد حققنا بالفعل بعض المعالم الهامة على الطريق صوب التنمية المستدامة: فهناك مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي لا ينسى والذي عقد في حزيران/يونيه ١٩٩٢؛ وإنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجنة المعنية بالتنمية المستدامة، وعقد أول دورتين لها، في حزيران/يونيه ١٩٩٣ وأيار/مايو ١٩٩٤؛ والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، المعقود في بريجتاون، بربادوس، في نيسان/ابريل وأيار/مايو من هذا العام؛ واعتماد الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وخاصة في افريقيا.

من الواضح أن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية مرجع جديد يكمل المعالم القائمة التي ستضاف إليها نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي سينعقد في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي سيعقد في بيجينغ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) الذي سينعقد في استنبول في حزيران/يونيه ١٩٩٦.

إن مؤتمر القاهرة ما كان يكلل بالنجاح لولا الالتزام الشخصي للرئيس حسني مبارك، والترتيبات الاستثنائية التي اتخذتها حكومة مصر والحفاوة الحارة العريقة التي يتحلى بها الشعب المصري الذي لا يحتاج تاريخه المجيد الذي يمتد آلاف السنين الى مزيد من التعليق. ويود وفدي أن يعرب من جديد لكل هؤلاء عن امتنانه وتقديره.

ويجدر بنا أن نذكر بصفة خاصة السيدة نفيس صادق، الأمينة العامة للمؤتمر، التي يدعمها فريق من الزملاء الأكفاء والقديرين الذين كانت مساعدتهم القيمة متاحة على الدوام للمشاركين في المؤتمر.

وماذا يمكننا أن نقول عن التفاني اللامتناهي للسيد فرِد ساي ممثل غانا، رئيس اللجنة الكبري، والسفير نيكولاس بيغمن ممثل هولندا والسفير لاينول هيرست ممثل أنتيغوا وبربودا، رئيسي فريق العمل، الذين أظهروا مهارة دبلوماسية استثنائية بانقاذهم المؤتمر من الأزمات المتكررة التي واجهها؟

الآن وقد توقف تسليط الأضواء على المشاركين في المؤتمر، نستطيع بمزيد من الهدوء أن نحلل نتائج عملنا وإنجازاتنا من حيث برنامج العمل.

أولا، يأسف وفدي لكون المؤتمر، رغم جميع الاحتياطات المتخذة في منظومة الأمم المتحدة والبلد المضيف، كاد أن يتحول الى لقاء بلا نتيجة، لأن الأنظار تحولت، عن عمد أو بغير عمد، الى بعض القضايا الثانوية بالنسبة لبرنامج أعمال المؤتمر ومحتواه ومشروع برنامج العمل.

في الحقيقة سيطر قلق شديد على جميع الوفود خلال الأيام الخمسة الأولى من المؤتمر عندما لم يتم التوصل الى صيغة مقبولة لدى جميع الأطراف للمسائل المتعلقة بالاجهاض، وتخفيض الخصوبة، والنشاط الجنسي، والصحة الإنجابية - على سبيل المثال لا الحصر. وكان من الأجدر بنا قضاء هذه الأيام الخمسة من التوتر والتشاور المكثف في التفكير بمزيد من التعمق في كيفية إقامة التوازن بين السكان والتنمية. لكن تلك الأيام المشهودة كان لها الفضل في توضيح المواقف واستخلاص العبر التي ستكون بالتأكيد عونا لنا في الممارسات المماثلة في المستقبل.

هذا هو الزمان والمكان الذي ينبغي لنا أن نشير فيه الى الاسهام الكبير الذي قدمته القوى الدينية والأخلاقية التي ساعدتنا على إيجاد الحلول المتسمة بالحنان للمشاكل العويصة، والتي لولا دعمها لبقينا مع نوايانا مجرد اخصائيين.

وأشيد بوجه خاص بالاحساس العميق بالمسؤولية لقداسة البابا يوحنا بولس الثاني، الذي أعرب عن القلق عندما أصبحت المناقشة، حتى قبل انعقاد المؤتمر، سريالية الى حد ما.

وعلى الرغم من كل التقلبات، فإن هناك ما يدعو الى الترحيب بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه - وبمشقة حقا - والذي سمح لنا باعتماد برنامج العمل. والبرنامج في حد ذاته عمل توفيقي رائع وليس، لحسن الحظ، عملية استسلام متقنة - أي أنه مجموعة من الحلول التوفيقية المقدمة من جميع المشاركين في المؤتمر. إذن ليس من الغريب أن البعض أعربوا عن خيبة الأمل أو عدم الارتياح إزاء محتويات برنامج العمل، الذي يجب اعتباره وفهمه على أنه مبادئ ارشادية عامة مستنبطة لمساعدة الدول على وضع برامج عمل وطنية لتحقيق التوازن بين مشاكل السكان ومشاكل التنمية. وهو لا يشكل وثيقة قانونية ملزمة، على الرغم من أنه يلزم المجتمع الدولي بتحقيق أهداف نوعية في ثلاثة مجالات مترابطة ترابطا وثيقا، وهي: التعليم، وخاصة تعليم الفتيات والنساء اللائي في سن الانجاب؛ تخفيض معدل الوفيات بين الرضع والمراهقين والأمهات؛ والنهوض بالتدابير والإجراءات التي تستهدف تيسير وصول الجميع الى خدمات تنظيم الأسرة والصحة الانجابية.

إن وفد بلادي، إذ يؤكد على هذه الأهداف النوعية الثلاثة، كان يحبذ لو تم التركيز بشكل أكبر على مشاكل التنمية. وفي الحقيقة، كان المؤتمر مهتما بالتحكم بمعدل النمو السكاني أكثر من أية مسألة أخرى. ولا ريب في أن التحكم بهذا المعدل قد يكون أمرا مطمئنا، ولكن ينبغي لنا ألا ننسى أن مستوى الكثافة السكانية المفيدة اقتصاديا في افريقيا لم يتحقق بعد. فدعونا نُسكِت أنبياء الشؤم في هذه القارة التي خسرت على مدى قرون العقول المفكرة والسواعد القوية لصالح أجزاء أخرى من العالم، في ظل ظروف لا أستطيع حقا ذكرها هنا. إن المشكلة الحقيقية التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد افريقيا على حلها في مجال السكان والتنمية يمكن تلخيصها في أربع نقاط: مكافحة الفقر بجميع أشكاله؛ تحسين نوعية الموارد البشرية القادرة على النهوض بالتنمية الوطنية وشبه الإقليمية والقارية؛ تحديد استراتيجية إنمائية يمكن أن تلقى قبول جميع القطاعات السكانية ومشاركتها الفعالة؛ إضفاء الديمقراطية على السلطة السياسية بغية ضمان الحريات الفردية، واحترام حقوق الإنسان، وإقامة دولة تنهض باستقرار المؤسسات وتكون رأس حربة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويحدو وفد بلادي وطيد الأمل في أن تتضافر الجهود والإجراءات في إطار تنفيذ برنامج العمل لسد الثغرات ونواحي القصور ومعالجة ما تم إغفاله. وأن المناقشة الحالية في هذه الجلسات العامة للجمعية هي في حد ذاتها اسهام في هذا الاتجاه.

وعلاوة على ذلك، ينبغي إيراد المرحلة الأولى من تنفيذ برنامج العمل في مشروع القرار الذي يجري إعداده في اللجنة الثانية. ويجب أن يعطي مشروع القرار هذا مؤشرات واضحة عن أدوار الأجهزة الحكومية الدولية المختصة ومسؤولياتها وولاياتها ومزاياها المتقارنة، خاصة لجنة السكان، من جهة، وأجهزة منظومة الأمم المتحدة المعنية بمسائل السكان والتنمية، من الجهة الأخرى - وأعني صندوق الأمم المتحدة للسكان، وشعبة السكان التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات. ولا بد أن تراعي هذه المؤشرات أحكام قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨، فيما يتعلق بالتدابير الأخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

وفيما يتعلق بلجنة السكان، من الأهمية بمكان القيام بالعمليات الثلاث المترابطة المتأتية من نتائج مؤتمر القاهرة: وضع اختصاصات وولاية جديدة للجنة لاعطائها هيكلا حكوميا دوليا بدلا من أن تكون مجرد هيئة من الخبراء؛ مراعاة بعد التنمية بإعطائها تسمية جديدة لتصبح لجنة السكان والتنمية؛ زيادة عدد الدول الأعضاء في اللجنة الى ٥٣ عضوا وجعل مدة العضوية ثلاث سنوات. إن هذا التغيير في لجنة السكان الحالية سيساعد على ضمان المتابعة والتنفيذ الصحيحين لبرنامج العمل والحفاظ على الشفافية في اتخاذ القرارات.

وبالإضافة الى ذلك، يعتبر وفد بلادي مشكلة طلاق أو انفصال صندوق الأمم المتحدة للسكان عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - وهما هيئتان لهما مجلس إدارة مشترك ولجنة تنفيذية واحدة - لا يمكن حسمها خلال دورة الجمعية العامة هذه. فهذان الشريكان يمكن أن

يدعم أحدهما الآخر الى أن يتم تحليل نتائج تنفيذ مشروع القرار الذي أشرت إليه، وعندما يتم ذلك يمكننا أن ننظر في عملية الانفصال. ولكن إذا كان الميل العام متجها بالفعل الى إقامة هيئتين تنفيذيتين منفصلتين، فإن وفد بلادي لن يعارض ذلك. فوفدي، كالعهد به، سيتحلى بالمرونة وروح التفاهم والمسؤولية.

وأيا كان القرار الذي سيتخذ، فإن بنن تأمل في أن تكون أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان، في إطار تنفيذ برنامج العمل، موجهة من الآن فصاعدا صوب مكافحة الفقر وتنفيذ المشاريع الإنمائية على المستوى الشعبي أكثر من أي أشكال التدخل الأخرى التي لا يكون تأثيرها المباشر على تحسين ظروف معيشة وعمل السكان، ملموسا أو محسوسا.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد على موقف بنن بأنها ستشارك بشكل مسؤول في البحث الصبور عن حلول مقبولة إنسانيا لكامل مجموعة مشاكل السكان والتنمية التي تشكل من عدة نواح أحد المعايير الهامة للتنمية المستدامة.

السيد الزوي (الجماهيرية العربية الليبية): اسمحوا لي في البداية أن أشيد بالنجاح الذي حققه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأنتهز هذه الفرصة لأتوجه بالشكر والامتنان للرئيس المصري حسني مبارك ولحكومة وشعب مصر على كل ما بذلوه من جهد مكّن ذلك المؤتمر من النجاح وتحقيق غايته. كما أود بهذه المناسبة أن أشكر السيدة نفيس صادق الأمينة العامة للمؤتمر، لما بذلته من مجهود عظيم من أجل انجاحه، وجميع من ساهم في ذلك، وأخص بالذكر الدكتور فريد ساي رئيس اللجنة التحضيرية وكل زملائه.

إن النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، ومقاومة أسباب الفقر، والتنمية المستدامة، ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياسات السكانية. وإن روح الوفاق والتفاهم أصبحت تشكل الاتجاه الغالب في التوجهات الجديدة في العلاقات الدولية، رغم أنه يجب علينا الاعتراف بأن هذه الروح لم تطل بعد كل ما يواجهه المجتمع الدولي من مشاكل. فهناك العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لم يوجد لها حل حتى الآن والصورة العامة للنمو الاقتصادي لا تبعث على الاطمئنان، خاصة في العديد من البلدان النامية، مما حال دون تحقيق أهداف التنمية فيها. ومن هذا المنطلق، أصبح من الضروري أن تتكاتف مختلف الجهود من أجل مضاعفة التعاون في مختلف المجالات من أجل إرساء سياسات سكانية تكفل رقي المجتمعات وتقدمها.

إن أي سياسة تنموية ينبغي أن تركّز على الانسان في المقام الأول، فهو وسيلتها من جهة وغايتها من جهة أخرى. فمن غير المقبول أن يكون الفقر والجوع والمرض والأمية نصيب ربع سكان العالم ومعظمهم متواجدون في العالم الثالث. ومن غير المقبول أيضا أن تكون ثلاثة أرباع الدخل العالمي من نصيب ١٦ في المائة من السكان الذين يعيشون في البلدان المتقدمة. هذه الأوضاع لن تمكّن من تحقيق تنمية مستديمة وعادلة. وعلى الدول إعادة النظر في سياساتها واستراتيجياتها الاقتصادية حتى يمكن التعجيل بالنمو الاقتصادي الدولي وتنشيطه وتحقيق التنمية العادلة.

تحرص بلادي على أن يكون الانسان محور الارتكاز في كل شواغلها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لذلك كانت الاهتمامات السكانية جزءا لا يتجزأ من جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التي تهدف إلى رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة لجميع أفراد المجتمع دون أي تمييز، والعمل بكل الوسائل والامكانيات المتاحة لتحقيق هذا الهدف في إطار من التعاون الاقليمي والدولي المتكافئ بهدف تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستديمة.

لقد جعلت بلادي المسألة السكانية في مقدمة أولوياتها، وذلك بالتركيز على الاستثمار في قطاعات التعليم والتدريب وادماج المرأة والرعاية الصحية والاسكان والتنمية الريفية وبرامج صحة الأم والطفل وغير ذلك من المجالات التي تهدف إلى تحقيق التنمية البشرية. وقد انعكس ذلك في تحقيق مستويات عالية لمعيشة السكان في فترة وجيزة. فقد ارتفعت معدلات الالتحاق بالتعليم، وتطورت مستويات التحصيل، وارتفعت نسبة الإناث في كافة مراحل التعليم حيث بلغت نسبة ٤٨,٧ في المائة في العالم الدراسي ١٩٩٣/١٩٩٢. كما تم تحقيق معدلات قياسية في المؤشرات الصحية، وأصبحت الرعاية الصحية متاحة للجميع.

وتحرص بلادي على توفير السكن الصحي اللائق لكل الأسر انطلاقا من مقولة البيت لساكنه، وإيمانا بأن المسكن من الحاجات الضرورية

للفرد والأسرة، وأن المواطن الحر الكريم يجب أن تتوفر له حاجاته الضرورية من مسكن ومركوب وعمل.

ولتحقيق هذه الأهداف توسعت برامج الاسكان في خطط التنمية التي انطلقت مع بداية السبعينات، ورصدت لها الأموال اللازمة، لتشييد العديد من المجمّعات السكنية المزودة بضرورات الحياة مع تقديم التسهيلات للأفراد عن طريق المصارف والجمعيات التعاونية الاسكانية لمساعدتهم على تشييد مساكنهم.

كما أن المجتمع الليبي ملزم وفقا لسياسته الاسكانية بتوفير المساكن مجانا للأسر العاجزة عن الكسب، ولتلك التي ينحصر دخلها في ما تتقاضاه من معونات مالية من الضمان الاجتماعي.

وقد أدت هذه الجهود إلى توفير المسكن الصحي لكل أسرة ليبية وتم القضاء نهائيا على الخيام وبيوت الصفيح التي كانت منتشرة قرب المدن الكبرى. إن جهود الجماهيرية في هذا المجال هي، حقيقة، مثال يحتذى به.

كما أن الرعاية الاجتماعية تتوفر لجميع مستحقيها مع التركيز على خدمات المرافق العامة والتي شكلت طيلة السنوات الماضية أهم القطاعات في برامج التنمية.

وتولي بلادي اهتماما خاصا بتنمية المناطق الريفية دونما تركيز على المدن الرئيسية للحد من الهجرة الداخلية وتقليل الاختناقات والمشاكل التي تعانيها المدن الكبرى. وقد بدأنا نلمس بعض النتائج المتمثلة في الهجرة العكسية من المدن إلى المناطق الريفية. وستكتمل تلك الجهود بالانتهاء من مشروع النهر الصناعي العظيم الذي يهدف إلى جلب المياه من أعماق الصحراء إلى المناطق الصالحة للزراعة لاستصلاحها وإقامة مناطق سكنية بها في شمال البلاد على شواطئ المتوسط.

تظل منظومة الأمم المتحدة مصدرا هاما لطرح النهج الجديد. فكثير من الأفكار التي انطلقت من الأمم المتحدة اعتمدها المجتمع الدولي وتمّت صياغتها في تشريعات الدول الوطنية. وإن المؤتمرات والمناسبات التي سيشهدها عاما ١٩٩٥ و ١٩٩٦ والتي شهدها هذا العام، تشكل فرصة قيّمة للتقييم الواقعي لما يتم تحقيقه وإجراء تحليل علمي للأسباب التي أعاقت تنفيذ الخطط والاستراتيجيات التي لها علاقة بالتنمية. فالخطوط الأساسية للعمل متوفرة لكن القصور يكمن في التنفيذ، وهو ما ينبغي التركيز عليه في المستقبل. وينبغي لأجهزة الأمم المتحدة أن تلعب دورا أكبر لتغيير الاتجاهات السلبية الخاطئة السائدة في العالم من خلال تركيز أفضل لبحوثها وتقييمها، قصد التعامل مع هذه التحديات بصورة عملية، وأن تلعب دورا هاما وفعالا في تعزيز التنمية الاجتماعية في إطار نهج متكامل يأخذ في الاعتبار المفهوم الشامل للتنمية.

في الوقت الذي يبذل فيه المجتمع الدولي جهودا كبيرة للتركيز على الانسان وإدماجه في خطط التنمية والرفع من مستوى معيشته تحت إشراف وبمشاركة الأمم المتحدة وأجهزتها، نجد أهم أجهزة هذه المنظومة، وهو مجلس الأمن، يصدر القرارات التي تفرض الحصار على الشعوب والتي تكون ضحاياها الفئات الضعيفة في المجتمع من الأطفال والشيوخ والنساء. وعلى سبيل المثال فإن الحصار المفروض على بلادي من قبل مجلس الأمن قد تسبب في معاناة شعب بأكمله، ملحقا أضرارا بجميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية تقدر بمليارات الدولارات، ناهيك عن الخسائر في الأرواح الناجمة عن الأمراض التي لا يتوفر علاجها محليا ونقص الأمصال وبعض الأدوية، الأمر الذي أدى إلى وفاة ٣٥٠ طفلا رضيعا في مختلف مستشفيات الجماهيرية وأكثر من ١٥٠ امرأة أثناء حالات الوضع نتيجة عدم توافر بعض الأدوية إضافة إلى حوادث رحلات الطيران الداخلي الناجمة عن نقص قطع الغيار التي تحظر قرارات مجلس الأمن توريدها إلى ليبيا.

رغم أن بعض فصول برنامج عمل القاهرة متوازنة إلى حد بعيد، خصوصا تلك التي تؤكد على أهمية الانسان وحقه في التنمية، فإن البعض الآخر لم يكن كذلك، وهي الفصول التي تتعرض لمسائل ذات بعد ديني وثقافي وأخلاقي وحضاري يختلف من مجتمع إلى آخر.

وانطلاقا من المبادئ والتعاليم والقيم الدينية التي تنادي بترسيخ مفاهيم الحرية والعدل والمساواة، يؤكد وفد بلادي من جديد، مثلما أكد في مؤتمر القاهرة،

على أهمية البرامج والسياسات السكانية التي تهدف إلى خلق التوازن بين السكان والتنمية والموارد في إطار من الالتزام بقيم الشعوب وأديانها وتقاليدها الاجتماعية وقوانينها الوطنية. فلا يحق لأية أمة أو حضارة أن تفرض توجهاتها على شعب آخر، فالمجتمع المزدهر هو الذي ينمو فيه الفرد داخل أسرة طبيعية. والانسان لا تصلح له ولا تناسبه ولا تليق بكرامته إلا الحياة الأسرية الطبيعية، وأن ينشأ في أسرة قائمة على أسس شرعية مقبولة كما أقرتها كل الأديان السماوية.

إن ما نشهده الآن من ظواهر التشرد وجنوح الأحداث والاتجار بالأطفال وانتشار المخدرات والأمراض الجنسية كالإيدز وخاصة في المجتمعات الصناعية كلها نتائج غياب الأسرة الطبيعية وتفككها. ونأمل أن تعالج المؤتمرات الدولية القادمة مثل قمة التنمية الاجتماعية ومؤتمر المرأة هذه الآفات، وأن تجد الحلول الناجعة لها.

أخيرا فإنني أود أن أؤكد على أن التوصيات الواردة في برنامج عمل المؤتمر لا يمكن تطبيقها إلا في إطار مبدأ الحق والسيادة لكل بلد، وبما لا يتعارض مع معتقداته الدينية وقيمه الثقافية والحضارية وقوانينه الوطنية وأولوياته الاقتصادية والتنموية.

السيد هوروي (جزر سليمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفد بلدي بالفرصة التي تتيحها هذه المناقشة ليركز على الانجازات التي حققها مؤخرا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وليعرب عن الدعم القوي من بلدي، جزر سليمان، لبرنامج العمل الذي اعتمده ذلك المؤتمر.

وكغيري من المتكلمين الذين سبقوني في الكلام، أود أن أسجل تقدير بلدي لعملية الإعداد لذلك المؤتمر وتنظيم المؤتمر ذاته باعتبارها تمثل إنجازا هاما ورئيسيا. ويدين المجتمع الدولي بالفضل في جزء من هذا النجاح إلى مصر، حكومة وشعبا، التي استضافت المؤتمر والتي ينبغي لنا أن نعرب عن امتناننا وتقديرنا لها. ويسر جزر سليمان أنها اشتركت بشكل كامل في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القاهرة منذ أولى مراحله. وبمجرد أن تم تحديد الولاية الكاملة للمؤتمر وأقرت العملية التحضيرية المضمونية، اتضح لنا أن مقصد المؤتمر سيكون هاما بالنسبة لنا. وقد ثبت أن هذه هي الحال بالفعل. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأبيّن أسباب ذلك.

إن تعداد جزر سليمان يقل قليلا عن ٠٠٠ ٣٥٠ نسمة. وطبقا للمعايير المطبَّقة في حالة معظم البلدان الأخرى، قد يبدو ذلك وكأنه لا يمثل أي تحد على الاطلاق. وإلى جانب هذا التعداد الصغير نسبيا، لدينا معدل نمو سكاني يبلغ ٣,٥ في المائة وهذا يعني أن جزر سليمان سيتضاعف تعداد سكانها خلال عشرين عاما، مما يضعنا في مقدمة البلدان التي تشهد معدلات عالية للنمو السكاني. وتؤدي الآثار التي يحدثها مثل هذا النمو السكاني السريع على بلد صغير من أقل البلدان نموا، مثل جزر سليمان، إلى جعل عملية المؤتمر ونتائجه ذات أهمية خاصة لنا. ويصدق ذلك بصفة خاصة في ضوء تركيز المؤتمر على معالجة احتياجات تحسين نوعية الحياة لكل الشعوب، بغض النظر عن كبر أو صغر حجم البلدان ومستويات التعداد العام لسكانها.

وبينما كنا نستعد لمؤتمر القاهرة، شعر وفد بلدي بسرور كبير للعمل عن كثب مع الوفود الأخرى من البلدان الجزرية المجاورة في منطقة المحيط الهادئ، التي يجد الكثير منها نفسه في حالات مماثلة ويواجه تحديات مماثلة في مجال السكان والتنمية. وبالنسبة لكثيرين منّا، كانت عملية مؤتمر القاهرة أول مشاركة لنا في مؤتمر دولي للسكان. لقد اشترك في مؤتمر القاهرة ١٤ وفدا يمثلون الدول الجزرية في المحيط الهادئ، وهو عدد لا يستهان به بالقياس إلى العدد الاجمالي للوفود المشتركة البالغ ١٨٣ وفدا. وفي المقابل، نجد أن ثلاثة وفود فقط من الدول الجزرية في المحيط الهادئ اشتركت في مؤتمر السكان الذي عقد في المكسيك العاصمة في عام ١٩٨٤. وقد سرّنا جدا أن نعمل عن كثب مع جيراننا من الدول الجزرية في المحيط الهادئ، وأن نصيغ مواقف مشتركة تجاه شتى جوانب برنامج العمل، سواء في جلسات اللجنة التحضيرية أو جلسات اللجنة الرئيسية للمؤتمر التي استكملت وضع برنامج العمل. وكان اعتماد بلدان منطقة المحيط الهادئ لاعلان بورت فيلا عن السكان والتنمية المستدامة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ مثالا آخر للتعاون في منطقتنا ولالتزامنا بأهداف المؤتمر.

ونتيجة لجهودنا الجماعية، استطاعت وفود بلدان المحيط الهادئ أن تشعر بإحساس حقيقي بأنها صاحبة مصلحة أساسية في برنامج عمل القاهرة وبالالتزام بتنفيذ توجيهاته. وأمامنا الآن في برنامج العمل المطروح علينا خطة شاملة وواقعية أيضا للاجراءات

التي يتعين أن تتخذها كل دولة عضو في المجتمع الدولي لتحقيق الآمال والوعود التي أعلنت بوضوح في القاهرة. ويسرني أن بوسعي أن أقول إن جزر سليمان تقبل بالكامل التحديات الواردة في برنامج العمل. ونحن نعي تماما أننا كبلد ينبغي أن نكون من الرواد في الوفاء بهذه الالتزامات. وفي الوقت نفسه، علينا أيضا أن نقبل واقع حالتنا.

وسوف تكون تلبية الأهداف الكمية المحددة في برنامج العمل مهمة رئيسية لبلدي. فتوفير التعليم الأساسي والرعاية الصحية لجميع سكان جزر سليمان يمثل دونما ريب الهدف الذي نسعى إلى تحقيقه. ويتطلب الوفاء بذلك الهدف على مدى العشرين عاما لبرنامج العمل التزامنا المستمر، بالاضافة إلى دعم ثابت ومتنام من جانب شركائنا في التنمية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

ولهذا السبب، يشجعنا كثيرا الالتزام الوارد في برنامج العمل من جانب المجتمع الدولي ككل، ولا سيما من جانب البلدان المتقدمة النمو، بتقديم مساهمة كاملة ومستمرة لمساعدتنا في جهودنا. فبدون مثل هذا الالتزام، لن يكون لبرنامج العمل معنى كبير لنا وللعديد من البلدان النامية الأخرى.

ولتسمحوا لي بالاشارة، في سياق الدعم الدولي، إلى المساعدة التي تتلقاها جزر سليمان لأغراض تنميتها وخاصة المساعدة التي تقدمها المنظمات الدولية. ونعترف، مع التقدير الحقيقي فعلا، بالمساعدة التي ما برحنا نتلقاها من صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصناديق الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الأخرى العاملة في مجال السكان والتنمية.

ونود الإعراب عن الشكر الخاص لما يقوم به من أعمال، المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان لمنطقة جنوب المحيط الهادئ، الذي يتخذ من سوفا، فيجي، مقرا له. ويستحق مديره الإقليمي، السيد فيصل عبد القادر، والموظفون العاملون معه والذين يتميزون بالمقدرة والتفاني، كل ثناء لما ينهضون به من أعمال، سواء في سياق برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلق بالمنطقة أو في التحضير لمؤتمر القاهرة. ولا بد من الإشادة أيضا بالأعمال الممتازة التي يضطلع بها فريق الدعم الإقليمي التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان لمنطقة المحيط الهادئ. ويوفر هذا الفريق من الاختصاصيين التقنيين في مجال السكان والتنمية والمختارين من جميع وكالات الأمم المتحدة الرئيسية، مساندة جوهرية لموظفينا الوطنيين.

ولا أود اختتام كلمتي بدون الاعراب عن تقدير بلدي الخالص للسيدة نفيس صادق، سواء بصفتها مديرة صندوق الأمم المتحدة للسكان، أو الأمينة العامة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. إن ما أظهرته على مدار سنوات عديدة من ريادة وتصميم إزاء قضية السكان والتنمية يتماشى من أروع تقاليد الأمم المتحدة.

وينطبق ذلك أيضا على نتائج مؤتمر القاهرة. فمن خلال عملية المؤتمر، أظهر المجتمع الدولي - بلدانا وجماعات غير حكومية ومنظومة الأمم المتحدة - قدرته على مواجهة تحديات عصرنا والتوصل إلى اتفاق بشأن اتخاذ تدابير محددة لحل المشاكل التي تعترض طريقنا. لقد شعر بلدي بالفخر لكونه جزءا من هذا المسعى الكبير وهو ملتزم بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر.

السيد سوين (جزر مارشال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود مرة أخرى أن أتقدم بخالص التهاني والتمنيات للسيد الرئيس، وأيضا لأعضاء مكتب الجمعية العامة الآخرين، وأن أثني عليه بوجه خاص على الطريقة التي وجه بها مداولات هذه الجمعية.

وأود اغتنام هذه الفرصة للإعراب مرة أخرة عن عميق امتنان وفدي للحكومة والشعب المصري لما أظهراه عن طيب خاطر من حفاوة الاستقبال والمودة خلال اقامتنا بالقاهرة. ويلزم أيضا الاعتراف بالترتيبات الممتازة والثناء على الجهود التي لا تعرف الكلل التي بذلتها السيدة نفيس صادق والموظفون الأكفاء العاملون معها - والذين يوجد البعض منهم في القاعة اليوم.

أبدأ بياني الموجز اليوم بالتذكير بالملاحظة البليغة التي أبدتها الأمينة العامة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية من أن المؤتمر حدث يمثل نقطة تحول لكل المشتغلين بشؤون السكان والتنمية، وللبلايين من الناس الذين يعتمدون علينا لمساعدتهم في تحقيق آمالهم في المستقبل.

لقد أدى تفهم الوفود إلى إقرار برنامج العمل الذي وصف فيما بعد بأنه سياسة دولية موسعة بشأن السكان والتنمية. وينطوي ذلك الوصف على حقيقة روح القبول بالتفاهم وتوافق الآراء التي شهدناها في القاهرة، ويجب أن تكون هذه الروح هاديا لنا في مرحلة التنفيذ.

وأود الآن التركيز على عدة أمور تتصل بمسائل سكانية وإنمائية طرحها في القاهرة وزير الصحة والبيئة في بلدنا، وهي مسائل ذات أهمية كبيرة فيما يتعلق بجمهورية جزر مارشال وتحتاج إلى معالجة في أقرب فرصة ممكنة. وهي تشمل الصحة الإنجابية وتعزيز مكانة المرأة وتعليم الفتيات اليافعات وبناء القدرات. ويبرر ترابط هذه المسائل في الإطار الأعرض للتنمية المستدامة بوجه عام ادراجها في برنامج العمل.

لقد حضرنا مؤتمر القاهرة تحدونا آمال كبار وتوقعات بايجاد حلول للعوائق الإنمائية التي تنفرد بها البيئات الجزرية مثل بيئتنا. ومازلنا نأمل أن تتكلل طموحاتنا بالنجاح في مرحلة التنفيذ، التي تتطلب قوة دفع مماثلة لتلك التي لمسناها في القاهرة. ويمكنني إضافة أن العوائق التي نواجهها يضاعف من صعوبتها واحد من أعلى معدلات النمو السكاني في منطقتنا حاليا - وهو ٤ في المائة سنويا.

وغني عن البيان أن قوة الدفع هذه سوف تنطوي على متابعة الالتزام حتى يتم انجازه بالكامل وتصبح عبارة "الشراكة العالمية الجديدة" الشائعة الاستعمال مثمرة. وحسب علمي، فإن من المتوقع الحصول على ثلث الموارد الجديدة والاضافية اللازمة لتنفيذ برنامج العمل من مصادر خارجية. وسيكون هذا دافعا للتنفيذ الناجح للبرنامج.

في ختام مؤتمر القاهرة أبلغتنا السيدة صادق بحماس بأن مكتبها لن يدخر جهدا حتى يتم تنفيذ برنامج العمل. ولمسنا في تعهدها بصيرة عميقة، ونحن نضم تأييدنا إلى جهودها. غير أننا ندرك تماما، عندما نفعل ذلك، أن هناك ضرورة ملحة للقيام بأعمال متابعة مؤتمر القاهرة على جميع المستويات للتحقق من المشاركة الكاملة لجميع الأطراف المعنية. وفي هذا الخصوص، أجرينا مشاورات، بصفة غير رسمية، مع ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، المقيم في سوفا، فيجي، بشأن الطريقة التي ستبدأ بها أعمال المتابعة في منطقتنا. والواقع أننا تواقون لاكتشاف كيفية إمكان استكمال التدابير الوطنية الجارية أو تحسينها بواسطة التجربة والخبرة الفنية الخارجية.

وفي هذا السياق، نعتقد أنه لئن كان ينبغي استعراض وتقوية أدوار ومسؤوليات وولايات هيئات الأمم المتحدة المختصة التي تتعامل مع قضايا السكان والتنمية في ضوء عملية المؤتمر، بغرض إظهار الحقائق الجارية، فإنه يلزم البدء بالتنفيذ الفوري لبنود محددة من برنامج العمل. ويجب أن يشمل الاستعراض المؤسسي لجنة السكان التي نعتقد بوجوب إعادة تنشيطها وهيكلتها لتصبح لجنة السكان والتنمية، شأنها شأن لجنة التنمية المستدامة. غير أنه ينبغي النظر بعناية في توسيع عضويتها على ضوء تحقيق الشفافية.

إننا ننظر باهتمام بالغ إلى المقترح بإنشاء مجلس تنفيذي منفصل لصندوق الأمم المتحدة للسكان. ونلاحظ أن بعض الوفود قد أعربت عن تحفظات بشأن هذه المسألة، ونحن نعتقد أنه من الأفضل النظر في إنشاء هذا المجلس بعد الاستعراض المتأني لكل المجالس الأخرى التي يطالب بإنشائها في القرار ١٦٢/٤٨، ونظرا لعدم وجود وقت لدينا للقيام بذلك في الدورة الحالية للجمعية.

لقد ادركنا في مؤتمر القاهرة أن هناك اختلافات ثقافية ودينية وفلسفية كبرى تفرق بيننا بشأن قضايا السكان، إلا أننا أظهرنا تصميما على ايجاد حلول لقضايا السكان العاجلة والمشتركة التي تمس بقدراتنا على توفير مستويات معيشة أفضل لمواطنينا. وتأكيد برنامج العمل على السيادة الوطنية هو، في نظرنا، دليل على هذا. وعلينا أن نتمسك جميعا بالمبادئ الواردة في الفصل الثاني من البرنامج.

لقد آن الأوان للاضطلاع بأعمال المتابعة على جميع المستويات ولكفالة المشاركة الكاملة لكل الأطراف المعنية من أجل إعداد عالم أفضل للأجيال القادمة.

السيد بيبولسونغرام (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أتقدم، باسم وفد تايلند، بخالص التهانئ إلى السيدة نفيس صادق، الأمينة العامة للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية

ولزملائها في الأمانة العامة على الجهود الهائلة التي بذلوها لإنجاح المؤتمر. فالسيدة صادق جديرة تماما بتقديرنا واشادتنا.

كما يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره لمصر لاستضافتها للمؤتمر المذكور في القاهرة.

إن المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية قد أصدر برنامج عمل شاملا ورئيسيا للغاية. وقد أدمج بطرق محددة وملموسة المفاهيم الجديدة للتنمية كما تم تصورها في الاتفاقات الدولية لمؤتمرات الأمم المتحدة السابقة. وسيوفر مدخلات وإسهامات مضمونية لمؤتمر القمة الاجتماعي العالمي، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وكلاهما سيعقد في عام ١٩٩٥، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) الذي سيعقد في عام ١٩٩٦. ويمثل برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية خطوة هامة أخرى صوب معالجة الروابط بين السكان، والنمو الاقتصادي المطرد، والتنمية المستدامة، وتمكين المرأة. وهو يبين الوعي الدولي المتزايد بأن السكان والفاقة وأنماط الانتاج والاستهلاك والبيئة كلها مترابطة ترابطا وثيقا بحيث أنه لا يمكن النظر في أي منها بمعزل عن غيره. كما يسلم بأن البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء تتشاطر - وإن كان على نحو متباين - مسؤوليات تحقيق التنمية المستدامة.

وغني عن البيان أن مؤتمر القاهرة ليس غاية في حد ذاته، بل إنه بداية لنهج جماعي وبناء في التصدي لعدد لا حصر له من القضايا السكانية العالمية ونجاحه النهائي يعتمد الآن على استعداد الحكومات، والمجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع الدولي، والمنظمات المعنية الأخرى والأفراد لترجمة برنامج عمل القاهرة إلى حقيقة واقعة. وفي هذا السياق، يود وفد بلادي أن يؤكد على جوهر الشراكة الحقيقية للحكومات، والمنظمات غير الحكومية، ومنظومة الأمم المتحدة في ميدان الأنشطة التنفيذية. والدور الدينامي للمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص يجب ألا يتجاهل بل بالأحرى يجب الاعتراف به كعامل هام وربما أساسي في تحقيق أهداف ومقاصد برنامج العمل.

وتايلند على استعداد للتعاون مع المجتمع الدولي في مرحلة تنفيذ برنامج العمل. فعلى الصعيد الوطني، أدمجت تايلند في خطتها الوطنية السكانية، خطة العمل العالمية للسكان التي اعتمدت في مؤتمر السكان العالمي الأول الذي عقد في بوخارست في عام ١٩٧٤. وفي الوقت ذاته، تقوم تايلند باستعراض وتحديث سياساتها واستراتيجياتها السكانية حتى تكون أكثر تماشيا مع خطة عمل السكان العالمية المنقحة التي اعتمدت في المؤتمر الدولي المعني بالسكان الذي عقد في مكسيكو سيتي في عام ١٩٨٤. وتقوم حاليا السلطات المعنية في الحكومة التايلندية بدراسة برنامج عمل القاهرة وترجمته، أينما أمكن، إلى برامج ومشروعات محددة في مملكتنا.

تنتهج تايلند أيضا نهجا إنمائيا متكاملا يأخذ في الحسبان أوجه الترابط بين السكان والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة. ونحن نؤمن، تماشيا مع برنامج عمل القاهرة، الذي يجعل - عن حق - التنمية متمركزة على البشرية، بأن أساس هذا النهج المتكامل يكمن في تنمية الموارد البشرية.

وكجزء من استثمارنا في الموارد البشرية، وضعت خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية في صدارة جدول أعمال السكان في تايلند؛ كما أن تمكين المرأة أصبح محور تركيز أساسي. ونحن نرحب بأهداف المؤتمر الرامية إلى تقليل وفيات الرضع والأطفال والأمهات، وكذلك الأهداف التي تتيح وصولا عالميا إلى خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. كما أننا نؤكد على أهمية التنمية الحضرية السليمة بيئيا بما يتماشى مع أهداف برنامج عمل القاهرة. فالتنمية الحضرية في تايلند ذات أهمية خاصة في ضوء ما يحدث في تايلند من هجرة جماعية من الريف إلى الحضر. لذا، نؤنيد توصيات المؤتمر المتعلقة بالحماية والمساعدة الكافيتين للمشردين.

تعتقد تايلند أنه فيما يتعلق بتحقيق أهداف المؤتمر، يمكن للبلدان النامية أن تحقق الكثير عن طريق التعاون لا العزلة. ولهذا السبب، يكتسب التعاون بين الجنوب والجنوب أهمية خاصة. ويتمثل أحد أمثلة مشاركة تايلند النشطة في التعاون بين الجنوب والجنوب في عضويتنا في "شركاء في التنمية: مبادرة بين الجنوب والجنوب"، التي أنشئت رسميا خلال المؤتمر وكانت ناجحة بصفة خاصة في مجال تنظيم

الأسرة. وبتجميع خبراتنا ومواردنا وتشاطر ما تعلمناه مع الأمم الأخرى، نأمل في تعزيز أهداف المؤتمر.

لقد وضعت تايلند أيضا برنامجا نشطا دعما للتعاون التقني فيما بين أنشطة البلدان النامية بصفة عامة، ونشطت في تنظيم تبادل البرامج بين الجنوب والجنوب في مجال السكان. وهذا حتى الآن كان أساسا في شكل برامج زمالات في تنظيم الأسرة القائم على أساس المجتمع المحلي. كما نخطط لزيادة عدد أنشطة التبادل في مجال تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية مع إيلاء أولوية خاصة للدول المجاورة. وقد أسهم صندوق الأمم المتحدة للسكان بـ ١,٢ مليون دولار لدعم هذه الأنشطة.

أما على الصعيد الدولي، وكيما نجني ثمار مداولات القاهرة بشأن تنفيذ برنامج العمل، فلابد أن تكون الإرادة السياسية معضدة بالموارد المالية من القطاع العام وكذلك الخاص، ومن المنظمات غير الحكومية أو من المجتمع الدولي. وعلى القادرين منا على تقديم مزيد من الدعم المالي للبرنامج أن يقوموا بذلك.

وأخيرا إن من رأي تايلند أنه ينبغي أن يكون للجنة السكان دور هام تقوم به في رصد واستعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وخاصة أنه مرتبط بقضايا التنمية والتخطيط للتنمية. وينبغي أن تقوم بذلك بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع شعبة السكان التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

وتولي تايلند أهمية كبيرة لإنجاز أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وقد اتخذت الوكالات الحكومية التايلندية بالفعل، كما سبق أن ذكرنا، عددا من الإجراءات المتسقة مع غايات المؤتمر. غير أن هناك حاجة إلى القيام بجهد دولي متسق ومتضافر حتى يكفل النجاح التام للمؤتمر. ومن هنا فإننا نود أن نعيد التأكيد على استعدادنا للانضمام إلى المجتمع الدولي في هذا المسعى ابتغاء ربط قضايا السكان بكافة قضايا التخطيط للتنمية وتنفيذها، بطريقة متكاملة وشاملة لكفالة عالم أفضل لأطفالنا ولأجيال المستقبل.

السيدة ليدز (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفدي ممتن لإتاحة الفرصة له لتشاطر بعض أفكاره وشواغله بشأن المهمة الحيوية المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

لقد وافقت ما تقرب من ١٨٠ دولة في القاهرة على برنامج عمل تطلعي يحتوي على نهج شامل جديد لمعالجة القضايا المتصلة بالسكان والتنمية. ويسلم هذا النهج الجديد على النحو الصحيح بأنه ينبغي لقضايا السكان والتنمية أن تعطي الأولوية للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، وتعليم المرأة وتمكينها، وتحسين فرص بقاء الطفل على قيد الحياة، وتدعيم الأسر والنهوض بالتنمية الاقتصادية المستدامة.

ويود وفدي أن يهنئ السيدة نفيس صادق والسيد جوزيف تشامي وجميع موظفي أمانة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على دورهم الهام في جعل مؤتمر القاهرة يحقق نجاحا مذهلا. ونتوجه بالشكر أيضا إلى حكومة مصر وشعبها على هذه الضيافة الحافلة لذلك المؤتمر التاريخي.

وإذ نحتفل جميعا بما حققناه من النجاح في القاهرة، فيجب ألا يغيب عن بالنا أن استمرار أهمية برنامج العمل يتوقف على بذل المجتمع الدولي لجهود ثابتة العزم لمتابعة تنفيذ البرنامج. وليس ذلك بالمهمة البسيطة. لقد أرسى برنامج العمل مجموعة من التوصيات الطموحة من أجل سياسات وبرامج العمل ومن أجل تعبئة الموارد الضرورية لمواصلة تنفيذه.

وسيحتاج انجاز الأهداف المنصوص عليها في برنامج العمل والتكامل التام للكثير من عناصره الهامة إلى قيام الحكومات ببذل جهود مستديمة ومتسقة، بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية والقطاع التجاري الخاص. ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية لها دور قيادي رئيسي في المتابعة، على نحو ما هو محدد في الفصل السادس عشر من برنامج عمل القاهرة. ويركز هذا الفصل على وجه الخصوص على أولويتين.

أولا، يركز الفصل على أعمال المتابعة المنسقة التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. وسيحتاج تنفيذ النهج الشامل الجديد إزاء المساعدة السكانية إلى استجابة منسقة من قبل عدد من وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك صندوق الأمم

المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وينبغي أن يبدأ الأمين العام للأمم المتحدة في عملية مشتركة بين الوكالات لتوضيح الأدوار والمسؤوليات المحددة لكل وكالة وكفالة التشاور المتواتر على المستوى العملي فيما بين الوكالات المعنية. كما أن هناك حاجة إلى تنسيق أفضل فيما بين المانحين الآخرين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية. وينبغي أن يشمل ذلك التنسيق بين المانحين على الصعيد الميداني بشكل يضم المسؤولين في الحكومة المضيفة حتى يمكن تكييف حاجات البلد مع الموارد المتاحة.

وثانيا، يركز الفصل السادس عشر على الرصد المنتظم لتنفيذ برنامج العمل. ونحن نوافق جميعا على أن من المهم استحداث نظام للرصد لتتبع التقدم المحقق في تنفيذ التوصيات وإنجاز الأهداف المحددة في برنامج العمل. ويحث وفدي على أن توضع ثلاث نقاط هامة في الأذهان عند تصميم هذا النظام للرصد.

النقطة الأولى أنه ينبغي لنظام الرصد أن يكون ايجابيا وليس سلبيا. وبعبارة أخرى، ينبغي أن ينطوي الرصد على ما هو أكثر من الإبلاغ وتجميع المؤشرات. فينبغي للبلدان أن تحدد العقبات المتعلقة بالسياسات والبرامج والمعرقلة للتنفيذ التام لتوصيات القاهرة، وينبغي لوكالات الأمم المتحدة والجهات الشريكة الإنمائية، أن تستخدم هذه المعلومات في المساعدة على التغلب على تلك العقبات.

والثانية، أنه ينبغي تجميع تقارير الرصد معا للتشجيع على قيام صناع السياسات باستخدامها. وينبغي أن تكون هذه التقارير موجزة وعملية المنحى وتشمل بيانات كمية ونوعية. وينبغي أن تصمم بشكل يوصل القضايا بوضوح إلى صناع القرارات.

والثالثة، أنه ينبغي ألا يكون نظام الرصد شديد الوطأة على كاهل الحكومات. فلقد حدث تضخم في متطلبات الرصد في السنوات الأخيرة. ويتعين أن تنسق هذه المتطلبات وتدمج بعضها مع بعض لتخفيف العبء عن كاهل الحكومات وتحسين نوعية المعلومات واتساقها. وفيما يتعلق بقضية من يتحمل مسؤولية نظام الرصد، فإن وفدي يقترح أن يطلب من شعبة السكان أن تتصدى، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة حسب الاقتضاء، لتجميع معلومات الرصد وإصدار تقرير دوري، بحيث لا تقل مدة تواتر صدوره عن سنتين. وسيكون صندوق الأمم المتحدة للسكان والوكالات المتخصصة الأخرى، ذات الولاية عن تقديم المساعدات البرنامجية، من بين المستخدمين الهامين لبيانات الرصد، وكذلك الحكومات والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام والجمهور العام.

وإننا نتطلع إلى العمل جنبا إلى جنب مع البلدان والمؤسسات الأخرى للتنفيذ التام لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية التاريخي. إننا نتحمل مسؤولية جماعية بأن نعمل على تحويل هذه الرؤية إلى واقع.

السيد باك غيل يون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتاح له الفرصة ليتشاطر آراءه مع الدول الأعضاء الأخرى بشأن البند ١٥٨ من جدول الأعمال بعنوان "تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية".

وأود، بالنيابة عن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أن أثني على السيدة نفيس صادق، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأعضاء هيئة موظفيه الآخرين على ما بذلوه من جهود مفعمة بالنشاط من أجل إنجاح المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ويتعين الثناء بوجه خاص على صندوق الأمم المتحدة للسكان لما قدمه من مساهمات إيجابية من أجل معالجة قضايا السكان على مدى الـ ٢٥ سنة الماضية.

وقد وفر المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي عقد في القاهرة في أيلول/سبتمبر الماضي، فرصة هامة للقيام باستعراض شامل لقضية السكان بالارتباط الوثيق بالتنمية المستدامة، وسجل المؤتمر علامة هامة في تعزيز تفهم ووعي أفضل من قبل المجتمع الدولي للترابط ما بين قضيتي السكان والتنمية. وقد ميز هذان العاملان مؤتمر القاهرة عن المؤتمرين السابقين اللذين عقدا في ١٩٧٤ و ١٩٨٤.

كما اعتمد المؤتمر، بروح توافق الآراء، برنامج العمل الذي يتضمن الأغراض والمبادئ والأهداف المفصلة لحسم مسألة السكان، بوصفها مهمة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة. إن اعتماد برنامج عمل القاهرة أوجد نظرة مشتركة ونهجا عالميا متكاملا لقضايا السكان والتنمية، وكان معلما بارزا في توفير الأساس لبذل جهد مجدد من جانب المجتمع الدولي لتحقيق التنمية المستدامة.

يعتقد وفد بلادي أن النتيجة الناجحة لمؤتمر القاهرة ستسهم اسهاما ايجابيا في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، اللذين سيعقدان في العام القادم.

يواجه المجتمع الدولي الآن مهمة ترجمة برنامج العمل إلى نتائج ملموسة. وفي هذا السياق، يعتقد وفد بلادي أنه لا بد من إيلاء الاهتمام الواجب للنقاط التالية بالنسبة لتنفيذ برنامج العمل.

لدى تنفيذ برنامج العمل يتعين على كل بلد أن يعطي أولوية لصياغة السياسات السكانية الوطنية بشكل يتماشى مع مصالح شعبه ويتناسب مع ظروفه وحقائقه الواقعة المحددة. إن مسألة السكان مسألة متصلة بين البشر، وهم أثمن وأقوى مورد فيما يتصل بتحقيق التنمية المستدامة. لذا، يجب معالجة قضية السكان على أساس مبدأ احترام إرادة الشعوب، وبعبارة أخرى، على أساس طوعي.

إن السلم الدائم شرط أساسي مسبق في كل بلد ومنطقة لتنفيذ برنامج العمل. ويجب أن تحجم الدول الأعضاء عن أي إجراء عسكري من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم التوترات ويمكن أن يؤدي إلى اندلاع الحرب. ويتعين عليها أن تهيئ المناخ السلمي المفضي إلى تنفيذ برنامج العمل.

إن تعبئة الموارد المالية الكافية على الصعيدين الوطني والدولي هامة أيضا بالنسبة لتنفيذ برنامج العمل. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تفي البلدان المتقدمة النمو بهدف الـ ٠,٧ في المائة المتفق عليه من ناتجها القومي الاجمالي بالنسبة للمساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة. كما يتعين عليها أن تأخذ زمام المبادرة في تهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية تمكّن البلدان النامية من زيادة مواردها المالية المحلية عن طريق النمو الاقتصادي المستدام.

يعتقد وفد بلادي أن التعاون بين الجنوب والجنوب يمكن أن يفضي إلى تنفيذ برنامج العمل. ويلاحظ وفد بلادي بتقدير أن برنامج عمل القاهرة يؤكد على أهمية التعاون بين الجنوب والجنوب وعلى الالتزام الجديد بتوفير موارد مالية دولية متزايدة لتطويره.

إن نجاح مؤتمر القاهرة يعتمد أيضا على وجود آلية فعالة داخل منظومة الأمم المتحدة لرصد تنفيذ برنامج العمل على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. لذلك، تجب أن تقام منظمة مختصة في الوقت المناسب لرصد واستعراض عملية التنفيذ. وتحقيقا لهذه الغاية، يتطلع وفد بلادي إلى أن يُعهد إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان بدور معزز.

وفي الختام، اؤكد للجمعية أن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال ملتزمة بتنفيذ برنامج عمل القاهرة.

السيد أبيبي (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يؤيد وفد بلادي تمام التأييد البيان الذي أدلى به، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧، الممثل الدائم للجزائر أثناء نظر الجمعية العامة في بند جدول الأعمال المعنون "تقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية".

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا العميق للاستنتاجات ذات الأهمية الاستراتيجية لجميع البشر، الواردة في برنامج العمل المعتمد في القاهرة.

إن برنامج العمل، بتقديمه لنهج ابتكاري، ولا سيما التأكيد على الروابط بين السكان والتنمية المستدامة، يقدم إلى المجتمع الدولي سلسلة من التدابير الخاصة بالسكان والتنمية التي يكمل بعضها بعضا بشكل يدعو إلى الإعجاب والتي يمكن أن تساعد البلدان المختلفة على مجابهة الضغوط الديمغرافية المتوقعة، ويبين اعتماد البرنامج بتوافق الآراء بوضوح تام إدراك المجتمع الدولي المتنامي لتكافل السكان والتنمية والبيئة، بالإضافة إلى التزامه المجدد بمجابهة شتى المشاكل الملحة في هذه المجالات بروح من التضامن.

كما يعلم الجميع، أن هذه المشاكل عديدة وملحة بشكل خاص بالنسبة للبلدان النامية. ونحن لهذا نولي أهمية كبيرة لتنفيذ التدابير التي حددت في برنامج عمل القاهرة. ومن وجهة النظر هذه، هناك عاملان يبدو أنهما حاسمان بالنسبة لنا.

الأول هو بلا شك توافر الإرادة السياسية لدى الدول لاحترام التزاماتها. فدون هذه الإرادة يكون هناك خطر عدم استغلال الرصيد الذي تجمع خلال عملية الإعداد للمؤتمر وفي القاهرة حيث صدر برنامج العمل الجدير بالإعجاب. إن تعبئة الموارد الكافية على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء، أحد الشروط الأساسية لتنفيذ البرنامج.

أما العامل الثاني فهو مرتبط بالدور الأساسي لمنظومة الأمم المتحدة في متابعة تنفيذ برنامج العمل وفي الأداء الحاسم لتنسيق العمل لتعبئة الموارد الجديدة والإضافية اللازمة. وفي ظل هذه الخلفية، يكون صندوق الأمم المتحدة للسكان مطالبا بالاضطلاع بدور حاسم. وليس من قبيل المغالاة في القول انه إذا ما تمكن الصندوق، على نحو ناجح، من مواجهة هذه المهام المعقدة النابعة من هذه الحالة الجديدة سيكون الوقت قد حان للجمعية العامة لأن تتابع قرارها ١٦٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، بالنظر في إمكانية إنشاء مجلس تنفيذي خاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان.

في الواقع، يجب تمكين الصندوق من الاستفادة على نحو منتظم ومستمر من التعليمات الواردة اليه من مجلسه التنفيذي، في الاضطلاع بالمهام الجديدة لمتابعة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية.

إن جمهورية الكونغو عاقدة العزم على أن تأخذ أهداف برنامج العمل في الحسبان لدى وضع خططها الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية. وها نحن هنا نؤكد من جديد استعدادنا للتعاون التام مع المجتمع الدولي في تنفيذ البرنامج.

وأخيرا، يود وفد بلدي مرة أخرى أن يعرب عن مدى ما يشعر به من تقدير عميق للعمل الممتاز الذي اضطلعت به السيدة نفيس صادق بوصفها أمينة عامة للمؤتمر طوال العملية التحضيرية وخلال سير العمل الفعلي في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ونود مرة أخرى أن نعرب عن امتناننا لحكومة مصر لما أتاحته من تسهيلات أسهمت كثيرا في نجاح اجتماعنا في القاهرة.

السيدة أريستانيكوفا (كازاخستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تزامنت بداية الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة مع حدث بارز آخر في حياة المجتمع الدولي - ألا وهو مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية، الذي اختتم جلساته بشكل مثمر وبنّاء، وإن اتسمت بطابع ساخن في أحيان كثيرة - قبل اجتماعنا مباشرة هنا في نيويورك لنطرح رؤيتنا وحكمتنا الجماعيتين في معالجة الكثير من القضايا العالمية.

ونظرا لأن الوقت يمضي بسرعة كبيرة منذ مؤتمر القاهرة، فإن التقرير المعروض علينا اليوم (A/CONF.171/13) بينما يعود بذاكرتنا إلى الوراء لاستعراض العديد من الأحداث التي تثير الاهتمام في عملية الإعداد للمؤتمر وخلال المؤتمر ذاته، فإنه يتيح لنا فرصة لأن نقيّم ونفكر بإمعان ونحن هنا في الجمعية العامة للأمم المتحدة فيما تحقق في القاهرة بطريقة تتسم بقدر أكبر من الهدوء والإحساس بالمسؤولية، والأهم من ذلك لأن نبدأ عملية متابعة لمؤتمر القاهرة ولتنفيذ برنامج عمله.

وفي هذه المرحلة ينبغي أن نعيد التأكيد، دون مبالغة، على أن مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية كان انطلاقة هامة في رؤيتنا المشتركة للتنمية العالمية في المستقبل. فمن خلال روح حسن النية، والشراكة، والإرادة السياسية التي تحلى بها كل المشاركين، جمع المؤتمر كل الثقافات والديانات الرئيسية في العالم للدخول في حوار جاد، واستطاعت شتى المدارس الفكرية والأخلاقية الأساسية التي قبلت فيه أن تتوصل إلى توافق آراء سياسي عالمي حول الكثير من القضايا التي يمكن أن تكون مبعث انقسام اتخذ شكل برنامج عمل استشرافي.

إن هذا البرنامج الزاخر، الذي يجسد تحركا جادا لجعل قضايا السكان لا تنفصل عن القضايا العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وللبيئة، يمثل خطوة رئيسية أخرى إلى الأمام بعيدة الأثر تقوم على أساس نتائج المؤتمر الذي عقد في المكسيك قبل ١٠

سنوات. وكانت النتيجة الرئيسية لبرنامج عمل القاهرة أنه جعل قضية تمكين المرأة عنصرا أساسيا من عناصر التنمية المستدامة. لذلك، فإننا نتوقع من برنامج العمل، الذي يتضمن أهدافا وتوصيات محددة تتعلق بقضايا سكانية هامة مثل معدل الوفيات بين الأطفال والأمهات، والتعليم، والصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة، أن يكون في نفس الوقت يسرا بين مختلف جوانب التنمية المستدامة العالمية، وبذلك يتيح قوة دافعة لمثل هذه التنمية.

وتكتسي القضايا التي أثيرت في سياق خطة عمل القاهرة أهمية كبيرة لكازاخستان، وهي من الديمقراطيات الجديدة البازغة على الخريطة السياسية للعالم. وكما هو الحال بالنسبة لأي محفل رئيسي آخر للأمم المتحدة، أصبح مؤتمر القاهرة مصدرا قيما لكازاخستان للتعرف على اتجاهات العلاقات بشكل عام، وقضايا التنمية المستدامة والسكان بشكل خاص.

وتتفهم حكومة كازاخستان تماما أنه لا يمكن أن يكون هناك أي سبيل أو نهج عالمي وحيد لحسم القضايا السكانية في مختلف البلدان. ومن الواضح أن لكل بلد أولوياته الخاصة في هذا الميدان وهو يواجه مجموعته الفريدة من المشاكل والتحديات الناجمة عن التطور التاريخي والسياسي والاقتصادي.

وكازاخستان ليست استثناء من هذه القاعدة ودون إسهاب مطول في الحديث عن مشاكل السكان في كازاخستان، أود أن أقول إن جمهوريتنا التي تتسم بمعدلات مرتفعة تقليديا للمواليد بين السكان المحليين، مع تركيز سكاني مفرط في المناطق الريفية، ما برحت تضطلع بسياسات ذات صلة بتنظيم الأسرة، مع التأكيد على الرعاية الصحية للأمهات والأطفال. وقد تفاقمت الحالة ولا تزال تتفاقم بشكل خطير في هذه المنطقة نتيجة للتدهور البيئي الكبير لمناطق شاسعة حول بحر آرال الآخذ في الانكماش، وموقع التجارب النووية السابقة في سيميبالاتينسك، وبحر قزوين، وكذلك نتيجة للتلوث الصناعي الشديد في كازاخستان الشرقية والجنوبية.

وأدت عملية الانتقال من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق إلى جلب مشاكل جديدة وغير مألوفة في بعض الأحيان لكازاخستان. ومن هذه المشاكل عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، والانكماش الاقتصادي الحاد، وارتفاع معدلات التضخم على نحو يؤثر بشكل خطير على مستويات المعيشة لسكاننا، وخصوصا للفئات الأكثر حرمانا من الحماية. وفي ظل هذه الظروف، اختارت أسر كثيرة الأخذ بنظام تحديد النسل. وتبين الدراسات المحلية عن معدلات الوفيات في السنوات الست الأخيرة وجود صلة بين الزيادة في ذلك المؤشر والانتكاسات الاجتماعية والاقتصادية. وتشمل المشاكل الأخرى التي ظهرت أو التي تفاقمت نتيجة للتطورات السياسية والاقتصادية الكبرى في الاتحاد السوفياتي السابق والتي تسبب قلقا بالغا لحكومة كازخستان المعدلات المرتفعة لهجرة السكان، وزيادة البطالة، والصعوبات الخطيرة التي تعوق توفير قدر كاف من الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليم، نتيجة للتغيرات الهيكلية التي حدثت في هذه القطاعات التي كانت الدولة وحدها تديرها، وللافتقار إلى الإدارة الكافية لعملية إصلاح وتكييف هذه القطاعات.

وأدى وجود مشاكل قديمة لم تحسم في ميدان السكان تتصل بتنمية كازاخستان الاقتصادية التي كانت غير متناسبة في الماضي، بالإضافة إلى التدهور البيئي لمناطق شاسعة من البلاد والمشاكل الجديدة الناجمة عن التحول الاقتصادي مع عدم وجود موارد كافية ولا تجارب سابقة أو خبرات فنية للتصدي لهذه المشاكل - كل هذا أدى إلى إعاقة عملية الإصلاحات الاقتصادية الشاملة في كازاخستان، وهي إصلاحات ضرورية لنجاح تنميتها.

وفي ضوء الحالة الديمغرافية المتدهورة في كازاخستان، تدرك حكومتنا تمام الإدراك ضرورة وضع وتنفيذ سياسة وطنية شاملة في ميدان السكان تتناسب تماما مع التحديات الاقتصادية الجديدة التي تواجه كازاخستان وكذلك مع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لضمان تحقيق التنمية المستدامة العالمية.

وحتى يصبح ذلك ممكنا، فإن تقديم المجتمع الدولي للمساعدة التقنية والمالية يصبح أمرا جوهريا على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي. وستكون المساعدة المقدمة في تنفيذ برامجنا الوطنية لتنظيم الأسرة مفيدة بوجه خاص، إذا ما ركزت على مراكز تنظيم الأسرة الإقليمية وتدريب الموظفين الإداريين والطبيين وتحسين نظام الرعاية الصحية للأم والطفل

وإدخال طرق حديثة لجمع وتحليل البيانات الديمغرافية واكتساب الديمغرافيين لمهارات جديدة وهكذا.

وفي ضوء هذا كله، يرحب وفدي بالطابع العالمي لبرنامج عمل القاهرة، الذي يمثل التزاما جماعيا لكافة البلدان في ميدان السكان والتنمية. وبالطبع، توجد بعض المسائل المعلقة التي يلزم حلها. ولا يشك أحد في ضرورة توفر الموارد المالية الكافية والتحسينات والتكيفات المؤسسية الوافية بالغرض، لتحقيق التنفيذ الثابت والمتماسك والحسن التنسيق لبرنامج القاهرة. ومن المسائل الحاسمة أيضا تكاملية برنامج العمل على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية.

وفي التحليل النهائي، لا يكون الأمر الهام هو إقرار برنامج العمل وإنما قدرتنا الجماعية على الوفاء بالتزاماتنا المتبادلة الواردة في البرنامج وتحويل توافق الآراء السياسي لمؤتمر القاهرة إلى توافق آراء بشأن العمل طوال عملية متابعته بأسرها. وتؤيد جمهورية كازاخستان برنامج عمل القاهرة الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتتعهد بتحويله إلى حقيقة واقعة.

السيد دوبتشيك (سلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نحن نعيش في عصر يتطلب بذل جهود ماثلة لاكتشاف سبيل جديد لتحقيق المشاركة والتعايش على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. وتوجد حاليا مجموعة متنوعة من المقترحات بشأن أفضل السبل لبلوغ تلك الأهداف. وخلال الأعوام القليلة الماضية، وقعت عدة أحداث بعيدة الأثر وأصبحت معالم في مجال الأنشطة الدولية. وجرى أحد تلك الأحداث في القاهرة: وهو المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي انتهى إلى خاتمة ناجحة في أيلول/سبتمبر الماضي.

ويود وفدنا الإعراب عن شكره لأمانة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية برئاسة السيدة نفيس صادق الأمينة العامة للمؤتمر والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. ولتسمحوا لي أيضا بالتوجه بالشكر لمصر لما قامت به من ترتيبات ممتازة وما أبدته من حسن الضيافة

وقد وافق المؤتمر في ١٣ أيلول/سبتمبر على برنامج العمل، مبديا بذلك قدرة المجتمع العالمي على مواجهة التحديات التي يشكلها السكان والتنمية وإمكان تمثيله لتوازن فعلي للآراء. وتـشكل وفدنا الحكومي في القاهرة من تشكيلة واسعة من الممثلين الذين ينتمون إلى منظمات حكومية وغير حكومية متعددة. ووجد وفدنا في المناقشات التي جرت في الجلسات الرسمية وغير الرسمية تجربة خصبة للغاية.

ويستلزم تنفيذ برنامج العمل اتخاذ تدابير فعالة للمتابعة. ونعتقد أنه لا بد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من القيام بدور نافع في متابعة ما جرى بالقاهرة. وطبقا للفقرة ١٦ - ٨ من برنامج العمل، سيعد خبراؤنا برنامجا وطنيا للعمل وسيركز البرنامج على نحو مباشر على أولوياتنا الخاصة، فينشر بذلك برنامج العمل. وسيكون برنامج العمل مقدمة للقمة العالمية للتنمية الاجتماعية التي ستعقد سنة ١٩٩٥ والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة. وتؤيد سلوفاكيا الافتراض القائل بأن النهوض بدور المرأة في المجتمع أداة حاسمة لتحقيق التغيير الملموس.

وترحب سلوفاكيا بوصفها أحد بلدان أوروبا الوسطى وذات اقتصاد يمر بمرحلة انتقال، بالأنشطة المقترحة على الصعيدين الوطني والدولي. ومن شأن التعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا وسائر وكالات ومنظمات الأمم المتحدة، دفع الجهود الرامية إلى حل المشاكل المتصلة بالسكان والتنمية. وسوف تسعى كل من المنظمات الحكومية وغير الحكومية إلى الحصول على الدعم اللازم لتنفيذ أهداف هذا البرنامج وغاياته وأعماله.

وقد حدد برنامج العمل الأهداف والتدابير اللازمة فيما يتعلق ببداية القرن المقبل. ونتيجة لذلك، وجّهنا إلى عملية إعادة بحث رئيسية لأهداف واستراتيجيات برامج السكان الوطنية والدولية ولذات اللغة التي نستخدمها بشأن هذه البرامج. وسيحقق هذا، بدوره، تقدما في الميادين العديدة المتصلة بالسكان والتنمية. ولا يزال النمو السكاني السريع والأنماط غير المتغيرة للاستهلاك والافتقار إلى التكنولوجيات البيئية، عقبات رئيسية في طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويزداد التناقض بين الأغنياء والفقراء اتساعا، سواء داخل الدول أو فيما بينها. ونحن نواجه اختلالات متزايدة بين النمو السكاني واستخدام الموارد مما يشكل تهديدا، في الوقت الذي تُستبعد فيه أجزاء كبيرة من سكان العالم من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد أدى مؤتمر القاهرة مهمته بشكل واضح. ومهد السبيل أمام المجتمع العالمي ليحقق مزيدا من النمو والتنمية الاقتصاديين والمساواة بين الجنسين وتعزيز مكانة المرأة على قدم المساواة مع الرجل والإقلال من حالة الفقر وخلق الوظائف وتشجيع الإدماج الاجتماعي. وإن توافق الآراء العريض بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية بشأن السكان والتنمية، أمر ذو أهمية عظمى لدى السكان جميعا.

السيد سيسيه (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد كان العمل الرائع الذي نهضت به السيدة نفيس صادق وفريقها، بالتعاون الوثيق مع شعبة السكان التابعة لإدارة الإعلام الاقتصادي والاجتماعي وتحليل السياسات بالأمم المتحدة، من العوامل الرئيسية في نجاح المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة في الفترة من ١٥ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر. وينبغي أن نضيف إلى ذلك أن ما لقيه جميع المشاركين في المؤتمر من ترحيب حار وضيافة معهودة من قبل فخامة السيد حسني مبارك وحكومة وشعب مصر، قد سهل كثيرا توافق الآراء التاريخي الذي تم التوصل إليه في القاهرة.

ولا ريب أن هذا التوافق في الآراء نتيجة لاعتراف المجتمع الدولي غير المسبوق بضرورة اضطلاع الأمم المتحدة بالنظر بدقة، وبطريقة متكاملة، في جميع المسائل الديمغرافية من ناحية علاقتها بالمحافظة على النحو الاقتصادي والتنمية المستدامة واستئصال الفقر والمساواة بين الجنسين والصحة الإنجابية. وكان هذا الالتزام أيضا نتيجة لاعتراف المجتمع، بالإجماع تقريبا، بالدور الرئيسي الذي يُراد للفرد أن يقوم به في عملية التنمية.

ويؤيد وفد السنغال تأييدا تاما البيان الذي ألقاه زميلي من الجزائر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ولذلك، فإنني سأقتصر على تسليط الضوء على بضع نقاط ذات أهمية بالنسبة لوفد بلادي، وهي، من جملة أمور أخرى، تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على المستويات الوطنية، وشبه الاقليمية، والاقليمية والدولية.

ولقد حظيت السنغال بامتياز كونها من نواب الرئيس في اللجنة التحضيرية وفي المؤتمر نفسه. بل أن الاهتمام الذي أظهرته بلادي بهذه المسائل قد تزايد الآن ونحن ندخل مرحلة تنفيذ برنامج العمل.

ولهذا السبب، وبعد مؤتمر القاهرة مباشرة، أنشأت بلادي فريقا صغيرا للنظر في تعزيز الآلية الوطنية المطلوبة لتنفيذ ومتابعة برنامج العمل. وهذا الفريق مفتوح أمام المنظمات غير الحكومية وسيدرس وسائل وطرق تقديم تقارير دورية بشأن تنفيذ النتائج التي تحققت في القاهرة على المستوى الوطني. وسيدرس أيضا إجراء تغييرات في برنامجنا الديمغرافي في ضوء برنامج عمل القاهرة.

وعلى المستوى الاقليمي، أود أن أذكر بأن السنغال استضافت المؤتمر الافريقي المعني بالسكان الذي ساعد على إرساء موقف موحد توطد باعتماد إعلان داكار/نغور بشأن السكان والأسرة والتنمية المستدامة.

إن التزام افريقيا بمعالجة المشاكل الكبرى للسكان والتنمية والصلات بينهما يمكن أن ترى من خلال إنشاء لجنة افريقية للسكان داخل منظمة الوحدة الافريقية. ومن الواضح أن إنشاء آلية اقليمية مختصة للمتابعة تتطلب دعما ثابتا من جانب المجتمع الدولي لافريقيا، وهي قارة تواجه أخطر المشاكل المتعلقة بالسكان والتنمية.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على ضرورة توافر المزيد من الموارد لمساعدة البلدان الافريقية على تلبية الاحتياجات الأساسية من حيث البرامج السكانية الوطنية. علاوة على ذلك، فإن اللجنة الاقتصادية لافريقيا، وهيئات الأمم المتحدة الاقليمية والأجهزة الاقليمية وشبه الاقليمية المختصة ينبغي أن تجعل أنشطتها متماشية مع الحاجة للأخذ بعين الاعتبار الكامل اتباع نهج موحد إزاء المشاكل السكانية ومشاكل التنمية كما حددها برنامج العمل.

وفيما يتعلق بأعمال المتابعة من جانب منظومة الأمم المتحدة، يود وفد بلادي أن يذكر بأن الجمعية العامة في القرار ١٦٢/٤٨ طالبت بإنشاء مجلس تنفيذي منفصل لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والنظر في إنشائه بعد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وبلادي تتابع عن كثب جميع التطورات في هذا الصدد لأن حجم عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان سيزداد كثيرا بتنفيذ برنامج العمل الذي يدمج مشاكل التنمية والسكان.

ومع ذلك، فاذا لم نحل هذه المسألة في الدورة الحالية، فإن وفد بلادي يعتقد أن بالإمكان إحالتها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن أجل تسهيل أعمال المتابعة لبرنامج العمل بصورة فعالة وضمان أننا على الطريق للانتهاء من نصف أعمال البرنامج في ١٩٩٩، فإنه ينبغي اتخاذ قرار نهائي بشأن هذه المسألة في أقصاه حلول الدورة الخمسين للجمعية العامة التي ستعيد النظر في الهيئات الحاكمة لصناديق وبرامج الأمم المتحدة للتنمية وذلك تمشيا مع القرار ١٦٢/٤٨.

وينبغي للوكالات المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى أن ترفع تقارير دورية بشأن التغييرات في أنشطتها وبرامجها واستراتيجيات منتصف المدة وذلك كي يصبح بالإمكان دمجها في أعمال المتابعة الخاصة بالمؤتمر.

وبنفس الطريقة، ان اللجنة المعنية بالسكان، التي ستضطلع بدور مركزي في الإشراف على برنامج العمل وتنفيذه على مستوى الحكومات، ينبغي إعادة تشكيلها من حيث ولايتها وتركيبها. وينبغي استحداث واستكمال برنامج عملها وترشيده وذلك كي تتمكن من الاضطلاع بالمهام الموكولة اليها في تنفيذ الأهداف التي حددها المؤتمر على نحو فعال.

وفي الختام، يعتقد وفد السنغال أن الأمم المتحدة لن تتمكن من تحقيق أهداف برنامج عمل القاهرة بصورة كفؤة خلال العقدين القادمين ما لم تعمل المنظمة العالمية على توحيد ومواءمة أنشطتها وزيادة تنسيقها في مجالي السكان والتنمية.

والى ذلك يمكن أن نضيف أنه ما لم يتم تخصيص الموارد الضرورية، ستتلاشى قريبا الآمال المشروعة التي بعثها برنامج العمل ولربما انتهى مؤتمر القاهرة لأن يصبح ليس أكثر من مؤتمر آخر يسجل في حوليات تاريخ العلاقات الدولية. وهذا أمر يجب علينا اجتنابه.

السيد لارين (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد مؤخرا في القاهرة في الفترة من ٥ الى ١٣ أيلول/سبتمبر قد أكد على أهمية هذه المسألة في الوقت الحاضر. وبالمثل أوضح أن الأمم المتحدة قادرة على مواجهة التحديات التي تحملها الوقائع الجديدة.

ونود أن نتوجه بالتهنئة ونعرب عن امتناننا للأمينة العامة للمؤتمر، السيدة نفيس صادق، ولفريقها، على العمل الرائع الذي قاموا به خلال العملية التحضيرية وأثناء اجتماعات المؤتمر. ونعتقد ان النتائج الناجحة التي تحققت تعود الى حد كبير الى الجهود التي بذلت أثناء العملية التحضيرية. وفي الحالة المحددة المتعلقة بأمريكا اللاتينية، سهلت الاجتماعات العديدة التي سبقت ذلك من استعداد البلدان ومكنت من تحقيق توافق اقليمي في الآراء بشأن مسائل معقدة ودقيقة عالجها هذا المؤتمر.

وشدد المؤتمر على الحاجة الى تعزيز أهمية التعايش الثقافي في عمل الأمم المتحدة وتحقيق التناغم بين مختلف القيم والمبادئ الأساسية لمختلف الثقافات.

فعلى المستوى الوطني، نعتقد أنه تم إعطاء زخم لخطط وبرامج مختلف الوزارات المعنية بمسائل السكان والتنمية. وفي الوقت نفسه، نحرز تقدما باتجاه التنمية المستدامة. وفي هذا الجهد، يجب على السياسات العامة أن تأخذ بعين الاعتبار كفاية الموارد المطلوبة لقضايا السكان بالإضافة الى مستوى النمو والتوزيع والموارد.

وهذه المشاركة الضخمة من جانب المجتمع الدولي في جميع الأعمال في المفاوضات مثال واحد على التعاون الذي يجب أن يمثل الأساس لتعزيز دور المنظمات غير الحكومية في الأنشطة متعددة الأطراف. فدورها في تنفيذ البرامج يجب الاضطلاع به بنفس الحماسة التي ظهرت من قبل، وذلك لضمان استمرار مشاركتها.

إننا نعتقد بأن مؤتمر القاهرة استهل مرحلة جديدة في تناول منظومة الأمم المتحدة للمشاكل السكانية. ويقتضي تنفيذ الترتيبات المدرجة في برنامج العمل إجراء دراسة عن كيفية تمكين الآلية المؤسسية من مواجهة المتطلبات الجديدة. ويجب أن نكون مستعدين للنظر في القيام بمبادرات وفقا لذلك.

ونود إلقاء الضوء على ما حدث من قيام جميع المشتركين ببذل جهد رئيسي للتوفيق بين مختلف المواقف تحقيقا للصالح العام. إننا نقدر النصوص التي اتفق عليها تقديرا عاليا لأنها تجسد وتدمج مختلف

وجهات نظر المجتمع الدولي بشأن مواضيع حساسة مثل تنظيم الأسرة، وحقوق المرأة وصحتها وتمويل الأنشطة المعتزمة، وذلك كنموذج فقط للمواضيع التي تخلق أكبر الصعوبات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا للقرار الذي اتخذ بالأمس أعطي الكلمة الآن لممثل الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة مارتينو (الكرسي الرسولي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أحاط وفد الكرسي الرسولي علما بتقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ويسرني أن تتاح لي هذه الفرصة لكي أخاطب الجمعية العامة بشأن هذا البند ولأعلق على برنامج العمل.

من المعروف جيدا أن المنظمات الكاثوليكية منخرطة في مصفوفة عريضة من الأنشطة الانمائية علاوة على برامج المساعدة الإنسانية التي تقوم بها في مختلف أنحاء العالم. وتركز هذه المشاريع على التعليم والرعاية الصحية الأساسية، ودائما ما تعتبر أن مكونها الأولي هو الإنسان وتنميته المتكاملة. ولذلك فالكرسي الرسولي مهتم بشدة بالقضايا التي عولجت في المؤتمر.

واتساقا مع القناعات والتعاليم الأخلاقية الخاصة بالكرسي الرسولي، فإنه في نهاية الأمر أعطى صوته، من خلال توافق آراء جزئي، الى فصول مختارة من التقرير، وأيد أقساما معينة في الوثيقة.

ويلاحظ الكرسي الرسولي أن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أكد على تطبيق معايير حقوق الإنسان المعترف بها عالميا على جميع أوجه البرامج السكانية. وفي حين أن حقوق الإنسان الأساسية تمثل خيرا مشتركا للبشرية جمعاء في مسارها صوب السلم، فمن الضروري أن نشير بوضوح في هذا السياق الى أنه عندما يتكلم المرء عن الحقوق فإنه يحدد الواجبات فعلا بالاقتران بذلك. إن المجتمع الدولي لم يُمنح الأولوية فقط في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بطريقة عادلة ومتوازنة، ولكن توجب عليه ذلك أيضا. بيد أن برنامج العمل ينص بوضوح على أن

"المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لا ينشئ أي حقوق إنسان دولية جديدة" (A/CONF.171/13، الفقرة ١-١٥)

إن غالبية المبادئ المنصوص عليها في الوثيقة تسهم بشكل جوهري في تفهم برنامج العمل بأكمله. ويعرب الفصل الخاص بالمبادئ، بقدر أكبر من التدقيق والوضوح من أي فصل آخر، عن الإلهام الأساسي الذي وجه عمل المؤتمر والذي يجب أن يستمر في توجيه تنفيذه. ويسر وفدي أن يجد في الفقرة الاستهلالية للفصل الثاني، ومن ثم كمفهوم مضمر في كل أجزاء الوثيقة، إن تنفيذ التوصيات الواردة في برنامج العمل سيتم في كل دولة

" ... مع الاحترام الكامل لمختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية لشعبه؛ ووفقا لحقوق الإنسان المعترف بها دوليا." (A/CONF.171/13، ص ١٤)

وهذه النقاط، علاوة على عدم القسر، هامة في تنفيذ السياسات المتصلة بالسكان.

وتعالج المبادئ الأربعة الأولى أوجها من حياة البشر، وتفعل ذلك قبل أن تشير الى دور الدولة. ويسر وفدي أن يرى أن مفهوم أهمية البشر وإعطاء الأولوية لهذا المفهوم في جميع القضايا المتصلة بالتنمية المستدامة، وهو الأمر المنصوص عليه بالفعل في إعلان ريو، قد نقلا الى برنامج العمل.

ويرحب وفد الكرسي الرسولي بربط المؤتمر بين السكان والتنمية متخذا من ذلك بؤرة هامة للنظر في الموضوع، ومؤكدا في المبادئ على الحق في التنمية، عندما يذكر:

"الحق في التنمية حق عالمي وغير قابل للتصرف وجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية، والإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية." (المرجع نفسه، ص ١٤)

ويشير المؤتمر الى أنه يجب النظر في السياسات السكانية في سياق التنمية الشاملة. بيد أن الكرسي الرسولي كان يأمل في معالجة أشمل للعلاقة بين السكان والتنمية، مع إيلاء العناية اللازمة لاستراتيجيات انمائية معينة تظهر الدول المتقدمة النمو فيها التزاما أقوى، وتحدد فيها بعض الأولويات. وكان ذلك سيعالج قضايا من قبيل نقل التكنولوجيا ونتائج التقدم في الطب، وتخفيض عبء الدين الخارجي، واستحداث أسواق جديدة من أجل الدول النامية.

ويرغب الكرسي الرسولي في إبراز تأييده للجزء من الوثيقة الذي ينص على تدعيم الأسرة. وحقيقة، أن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع، ومن ثم فإنها تستحق حماية ودعما شاملين من الحكومات. إن الأسرة تنتمي الى التراث المقدس للبشرية ولمستقبل الجنس البشري. إلا أن الأسرة تقوم على الزواج - وهو علاقة دائمة ومخلصة ومتبادلة - بين الرجل والمرأة. وهي تنطوي على الشراكة والاحترام المتبادل وتلتزم بإنجاب الأطفال وتنشئتهم وبتوجيه المراهقين. بيد أن برنامج العمل لا يأخذ في اعتباره على النحو الكافي في كثير من الأحوال التطبيق المحدد لحقوق الوالدين ومسؤولياتهم في سياق الأسرة، ولاسيما مسؤولياتهم الهامة المستمرة بالنسبة لتوجيه المراهقين. ومما هو مأمول فيه أن يتم التقيد عن كثب أثناء تنفيذ برنامج العمل بمسؤولية الدولة عن احترام حقوق الوالدين وواجباتهم.

ويسلم المؤتمر على النحو الصحيح بأنه يجب على المرأة أن تشارك في التنمية بالكامل وعلى قدم المساواة. ويعني ذلك أنه يجب أن تتمتع المرأة أيضا بفرصة متساوية في التعليم، والرعاية الصحية الأولية، واختيارات الحياة المهنية وفرص العمالة حتى تستطيع تلبية حاجاتها الإنسانية الأساسية وممارسة حقوق الإنسان. ومما هو مأمول فيه أن تجرى في بيجينغ في ١٩٩٥ معالجة أكثر موضوعية لأدوار المرأة ومسؤولياتها الحقيقة.

ومن القضايا الهامة في برنامج العمل قضية رعاية الصحة الإنجابية. وإذ يعرب البرنامج عن القلق بشأن المعدلات المرتفعة لحالات المرض والوفاة في كثير من البلدان، فإنه يجعل، على نحو سليم، تخفيض وفيات الأطفال والأمومة أحد أهدافه الأولية. ولا يزال وفدي يشعر بالانشغال حيال صحة كل إنسان على الإطلاق، بما في ذلك صحته الإنجابية. إن الانشغال الكبير الذي يشعر به الكرسي الرسولي بشأن حدوث وفيات الأمومة غير المقبولة في شتى أنحاء العالم دليل على التزامه بالمحافظة على شبكة واسعة من مرافق الرعاية الصحية وبرامجها تتولى إدارتها المنظمات الكاثوليكية في أرجاء العالم كافة. بيد أن الكرسي الرسولي لا يستطيع في الوقت نفسه أن يقبل الإجهاض كمكون لرعاية الصحة الإنجابية، بل ولا يقبله فعلا ولن يقبله.

وطوال عملية المؤتمر، أفصح الكرسي الرسولي عن قلقه العميق إزاء معالجة قضية الإجهاض في برنامج العمل. وقد دافع الكرسي الرسولي بقوة عن أهمية كل حياة بشرية، بما في ذلك حياة الطفل الذي لم يولد بعد. إن التدمير المتعمد لمن لم يولد لا يتسق مع احترام الحياة البشرية ويعرض للخطر سائر حقوق الإنسان الأخرى، التي يعتبر الحق في الحياة حجر الزاوية فيها. وأي إضرار بهذا الحق الأكثر جوهرية من كل حقوق الإنسان خطر على وجه الخصوص إذا ما أصبح جزءا من سياسة اجتماعية أو ديمغرافية تنهض بها الدول التي من واجبها أن تحمي الحياة.

ورغم أن برنامج عمل القاهرة أعاد التأكيد على أنه لا يتعين التشجيع على الإجهاض باعتباره طريقة لتنظيم الأسرة، فإنه قد ألمح بشكل خطير الى التغاضي عن تقنين خدمات الإجهاض وتوفيرها في سياق السياسات المتصلة بالسكان. ويود وفدي أن يشهد بروز المزيد من الجهود المتسقة لتنفيذ تلك الأقسام من برنامج العمل التي تحث على أنه:

"ينبغي للحكومات اتخاذ الخطوات المناسبة لمساعدة النساء على تجنب الإجهاض". (A/CONF.171/13، المرفق، الفقرة ٧ - ٢٤)

ولا يمكن أن تتضمن الوثيقة أي حق جديد معترف به دوليا في الإجهاض، حيث أن الديباجة، كما سبق أن أشرنا، تذكر أن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لا ينشئ أي حقوق إنسان دولية جديدة.

ويسلم الكرسي الرسولي أن النوازع الجنسية جانب هام من الهوية الشخصية. وليس من الصعب أن نتفهم بأن النوازع الجنسية تجد التعبير الصحيح والأعمق عن نفسها في سياق من التبادلية. بيد أن برنامج العمل يستند الى سياسة بشأن النوازع الجنسية لا تعطي الاعتبار الواجب لهذا البعد من التبادلية الذي هو تعبير عن الحب المتبادل وصنع القرار داخل علاقة زيجية مستقرة، ولكن تقدم عوضا عن ذلك نهجا فرديا إباحيا إزاء السلوك الجنسي، حتى بالنسبة للمراهقين، وهو نهج يقوض التفهم السليم للكرامة البشرية والمسؤولية الأخلاقية لكل شخص. إن الموقف الإباحي إزاء السلوك الجنسي يقوض الأسرة والأبوة وخير الطفل وله تأثير مزعزع عال على المجتمع بأسره.

وفي حين أنه كثيرا ما كان يولى الاهتمام لحقوق المرأة والرجل، كان غياب ملحوظ للانشغال بشأن حقوق الطفل، فيما عدا ما ورد في "المبادئ". ويعتقد وفدي اعتقادا راسخا بأن كل طفل، منذ لحظة الحمل، شخص له كيانه، ومن ثم يستحق الحماية والدعم القانونيين. وقد ذكر الكرسي الرسولي في القاهرة المجتمع الدولي بأنه في اللحظة التي تخلق فيها حياة بشرية جديدة لا يعود يوجد مشاركان اثنان في العملية ـ رجل وامرأة ـ ولكن ثالث، الطفل. وهذا هو الذي يجعل تعبير "الإجهاض الآمن" تعبيرا مبهما. فالإجهاض لا يمكن أن يكون آمنا على الإطلاق بالنسبة لأحد الأشخاص الذين يشملهم الأمر. فالطفل، الذي حدث الحمل به بالفعل، يموت. ومن المحزن أنه حيث أن الأطفال هم أضعف أفراد المجتمع وأكثرهم تعرضا للتضرر، فإن من اليسير استغلالهم وتهميشهم، بل والقضاء عليهم فإذا ما كنا منشغلين حقيقة بمستقبلنا فيجب علينا أن نستثمر في أطفالنا.

وفيما يخص حركة الشعوب، أيد الكرسي الرسولي الفصلين الخاصين بالهجرة الدولية والداخلية وإن كان يفضل التوصل الى توافق للآراء بشأن التزام أرسخ بلم شمل الأسر.

لقد كان من دواعي سرور الكرسي الرسولي أن يشارك في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأن يعرب عن موقفه، وأن يبذل جهودا لتشكيل توافق آراء مع الدول الأخرى. ولا تزال بعض مجالات للاختلاف قائمة، ليس فقط بالنسبة للكرسي الرسولي ولكن بالنسبة لعدد كبير من الدول التي سجلت عددا كبيرا من التحفظات على الوثيقة المعروضة علينا. وقد سرد الكرسي الرسولي، في الوقت الذي كان يعرض فيه توافقا جزئيا للآراء، الصعوبات التي يواجهها بشأن شتى الصياغات في برنامج العمل، وذلك في البيان الختامي الذي ألقاه في المؤتمر وفي تحفظاته على هذه الوثيقة.

ويأمل الكرسي الرسولي بأن جميع الأطراف المكلفة بالمسؤولية عن تنفيذ برنامج العمل ستبقي الاحترام لكرامة جميع الأشخاص في صدارة مساعيها. وبوسع المرء، وبالاستناد الى هذا الإلهام، أن يثق بتحقيق التضامن التام من أجل التنمية المتكاملة لجميع البشر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا الى المتكلم الأخير حول هذا البند.

ووفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، فسيتخذ إجراء بشأن هذا البند في اللجنة الثانية.

وبذلك تكون الجمعية العامة قد استكملت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٥٨ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠.